جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا بعد سنة 2014

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة

إعداد الطالب:

- ياسين هميسي.

إشراف:

أ. عتيقة نصيب

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.الصادق جراية	الشهيد حمة لخضر – الوادي	رئيسا
أ. عتيقة نصيب	الشهيد حمة لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ.حفيضة مكي	الشهيد حمة لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا بعد سنة 2014

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة

إعداد الطالب:

- ياسين محمد هميسي.

إشراف:

أ. عتيقة نصيب

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
	الشهيد حمة لخضر- الوادي	رئيسا
أ. عتيقة نصيب	الشهيد حمة لخضر- الوادي	مشرفا ومقررا
	الشهيد حمة لخضر- الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوباً وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: 13]

شكر وتقدير

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	أ
قائمة المحتويات	ب
مقدمة	1
مدخل منهجي ومفهومي ونظري	
مدخل منهجي	3
أولا: المشكلة البحثية	3
ثانيا: مجالات الدراسة	3
ثالثا: الفرضيات العلمية	4
رابعا: الأهمية العلميّة والعمليّة للدراسة	4
خامسا: المناهج والاقترابات	5
مدخل مفهومي	7
أولا: مفاهيم أساسية	7
ثانيا: أدبيات الدراسة	9
مدخل نظري	13
أولا: النظرية الواقعية	13
ثانيا: الليبيرالية الجديدة	13
ثالثا: نظرية اللعب (مباريات أو مباراة)	15
الفصل الأول: خصائص السياسة الخارجية الروسية	
المبحث الأول: المتغيرات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية	16
المطلب الأول: المتغيرات الجغرافية والسكانية	16
المطلب الثاني: المتغيرات التاريخية والشخصية	19
المطلب الثالث: المتغيرات الاقتصادية والعسكرية	23

المبحث الثاني: المتغيرات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية	28
المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية	28
المطلب الثاني: المتغيرات الدولية	29
المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية الروسية	31
المطلب الأول: أهداف سياسية وأيديولوجية	31
المطلب الثاني: أهداف اقتصادية	33
المطلب الثالث: أهداف عسكرية	34
المبحث الرابع: صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية	36
المطلب الأول: الفواعل الرسمية	36
المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية	43
الفصل الثاني: العلاقات الروسية- الأوروبية بعد 2014	
المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات الروسية- الأوروبية	58
المطلب الأول: المرحلة الأولى	58
المطلب الثاني: المرحلة الثانية	58
المطلب الثالث: المرحلة الثالثة	60
المبحث الثاني: جذور الأزمة الأوكرانية وتطورها	61
المطلب الأول: الثورة البرتقالية 2004	61
المطلب الثاني: الصراع التاريخي على القرم وأهميتها	61
المطلب الثالث: الأزمة الروسية – الأوكرانية سنة 2022	63
المبحث الثالث: تداعيات العلاقات الروسية- الأوروبية على النظام الدولي	65
المطلب الأول: التداعيات السياسية	65
المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية	47
المطلب الثالث: التداعيات العسكرية	70
المبحث الرابع: مستقبل العلاقات الروسية الوروبية في ظل التحديات الراهنة	74
المطلب الأول: السيناريو الإصلاحي	74
المطلب الثاني: السيناريو الاتجاهي	74
المطلب الثالث: السيناريو التحولي	75
خلاصة واستنتاجات	78
المراجع	80
ملخص	62

مقدمّة

تسـعى دول العالم، على غرار الدولة الروسـية، لإنشـاء علاقات دبلوماسـية وتعاونية مع الدول الأخرى التي تجمعها بها مصـالح؛ سـياسـية، أو اقتصـادية أو عسـكرية، كما أن البيئة الدولية لا تخلو من فواعل من شأنها التأثير والتأثر في طبيعة العلاقات بين الدول.

تعتبر العلاقات الروسـية مع الدول الأوروبية علاقات لها جذورها التاريخية، كما شـهدت عدة تطورات وأحداث كانت لها تداعيات ونتائج على الصعيد الإقليمي والدولي، الأمر الذي جعلها محل اهتمام للدارســـين والباحثين في حقل العلاقات الدولية، لذاك جاء هذا العمل البحثي لدراسة وتحليل أثر العلاقات الروسية –الأوروبية على استقرار وتوازن النظام الدولي.

تقسيم الدراسة

قُسمت الدراسة إلى فصلين، حيث يعرض الفصل الأول خصائص السياسة الخارجية الروسية في ثلاث مباحث؛ المبحث الأول بعنوان المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية، والمبحث الثاني بعنوان المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية، بينما يوضح المبحث الثالث أهداف السياسة الخارجية الروسية.

وخُصِّص الفصل الثاني لدراسة العلاقات الروسية – الأوروبية بعد سنة 2014، حيث يتكون هذا الفصل هو الآخر من ثلاث مباحث؛ المبحث الأول ويسرد التطور التاريخي للعلاقات الروسية – الأوروبية، أما المبحث الثاني فيتناول جذور الأزمة الأوكرانية وتطورها التاريخي منذ سنة 2004، بينما يعرض المبحث الثالث والأخير تداعيات العلاقات الروسية – الأوروبية على النظام الدولي. لتُختم الدراسة بخلاصة تضم نتائج الدراسة.

مدخل منهجي ومفهومي ونظري

I. مدخل منهجي

أولا: المشكلة البحثية

امتازت العلاقات الروسية– الأوروبية عبر التاريخ، بالتغير وعدم الثبات، بسبب الاختلافات الأيديولوجية والعرقية، بالإضافة إلى رغبة الطرفين في بسط النفوذ على القارة الأوروبية تحت مسمى امبراطورية واحدة، الأمر الذي تسبب في اختلال ميزان القوى على الصعيد الدولي، تحاول هذه الدراسة البحثية عرض خصائص العلاقات بين روسيا والدول الأوروبية ومدى تأثيرها على توازن نسق النظام الدولي، وذلك من خلال معالجة الإشكالية التالية:

ماهو تأثير طبيعة العلاقات الروسية – الأوروبية على نسق النظام الدولي؟

بالإضافة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ماهي المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الروسية؟
- ماهي أهداف السياسة الخارجية الروسية؟
- ماهو دور صانع القرار الروسي في صياغة السياسة الخارجية الروسية؟
- ماهي أبرز المحطات التاريخية التي مرت بها العلاقات الروسية– الأوروبية؟
- ماهي الأحداث التي ميزت الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية الوقت الحالي(سنة 2023)؟
- ماهي تداعيات تأزم العلاقات الروسية – الأوروبية على النظام الدولي؟

ثانيا: مجالات الدراسة

1. **المجال الزمني:** ينطلق مجال هذه الدراسة البحثية من سنة 2014 إلى غاية هذه السنة (سنة2023)، حيث تشهد العلاقات الروسية – الأوروبية الأزمة الأوكرانية التي اندلعت سنة 2022 والتي تعود جذورها لسنة 2014.
2. **المجال المكاني:** تدور أحداث الأزمة الأوكرانية في دولة أوكرانيا وبالتحديد في عاصمتها كييف، إلا أن الدراسة عرضت مجموعة من الأحداث التي تزامنت مع الأزمة الأوكرانية منذ بدايتها سنة 2014، أين تختلف مسارح الأحداث حسب المناسبة والموقف،

فبالإضـــافة إلى أوكرانيا مركز الأزمة الأوكرانية، نجد شـــبه جزيرة القرم، ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا.

3. **المجال الموضوعي:** يتمثل الموضوع الأساسي لهذه الدراسة في تحليل العلاقات الروسية مع الدول الأوروبية، من خلال دراسة المحددات والأهداف التي تميز السياسة الخارجية الروسية.

4. **المجال البشري:** ويتمثل في الفاعل الرسمي في صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية في المجال الزمني لهذه الدراسة البحثية؛ من سنة 2014 إلى سنة 2023، حيث تولى منصب رئاسة روسيا فلاديمير بوتين منذ سنة 2012 إلى غاية هذه السنة (2023)، وكان قد حكم هذا المنصب كذلك في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008.

ثالثا: الفرضيات العلمية

تقترح هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات التي تسعى لاثبات صحتها أو نفيها وهي:

1. توجد علاقة تكاملية بين القرارات الفردية و استقرار العلاقات الروسية – الأوروبية ، فكلما كانت العلاقات الروسية – الأوروبية مستقرو كلما كان النظام الدولي أكثر توازنا واستقرار.
2. توجد علاقة تكاملية بين تأزم العلاقات الروسية – الأوروبية وتشكل نظام دولي متعدد الأقطاب، فكلما توجهت العلاقات الروسية– الأوروبية إلى التعقيد والتوتر كلما توجه النظام الدولي إلى التعددية القطبية.
3. توجد علاقة تكاملية بين تكامل العلاقات الروسية – الأوروبية وبقاء نظام دولي أحادي القطبية، فكلما شهدت العلاقات الروسية – الأوروبية تكاملا وتكتلا كلما استقر النظام الدولي على سيادة الأحادية القطبية.
4. توجد علاقة طردية بين القرارات الفردية واستقرار العلاقات الروسية – الأوروبية، فكلما كانت القرارات اكثر فردانية كلما تراجع مستوى استقرار العلاقات الروسية – الأوروبية.

رابعا: الأهميّة العلميّة والعمليّة للدراسة

1. الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في دراسة وتحليل أبرز الأحداث التي شهدتها العلاقات الروسية – الأوروبية في الفترة الممتدة بين سنة 2014 وسنة 2023 والتي كان لها تأثير بارز على نسق النظام الدولي، بتوظيف مناهج وأدوات نظريات البحث العلمي في حقل العلاقات الدولية.

2. الأهمية العملية:

تسعى هذه الدراسة للتوصل إلى استنتاجات علمية، تسمح للمحللين وخبراء السياسات الخارجية، والمهتمين بالدراسات الروسية بتزويدهم بمنطلقات وآليات لدراسة السياسة الخارجية الروسية، مع إبراز أثر هذه السياسة على طبيعة النظام الدولي.

خامسا: المناهج والاقترابات وأدوات جمع البيانات

بهدف معالجة الإشكالية والتساؤلات المطروحة، استندت هذه الدراسة إلى مجموعة من المناهج والاقترابات العلمية وهي:

1. المناهج العلمية

أ. **منهج دراسة الحالة:** وهو منهج يسمح بالتعمق في دراسة العلاقات الروسية الأوروبية مع إبراز أهم المراحل التي مرت بها.

ب.**منهج المقارن:** مقارنة عبر زمانية بين المحطات التاريخية التي مرت بها العلاقات الروسية– الأوروبية.

2. الاقترابات

أ. **اقتراب صانع القرار:** وهو اطار فكري يسمح للباحثين والمحللين بالتعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف، كما يسمح هذا الاقتراب بتةضيح بيئة صانع القرار العملية والنفسية، حيث تنقسم البيئة العملية إلى بيئة داخلية وبيئة خارجية فالبيئة الداخلية تمثل الأوضاع الداخلية والأنساق الاجتماعية كالأحزاب وجماعات الضغط وتمثل البيئة الخارجية البيئة الدولة. بينما تعنى البيئة النفسية بسيكولوجية صانع القرار[1]، وهذا ماعرضته

1 – محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**(الجزائر،1997)، 161–162.

الدراسة من خلالتبيان المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الروسية والتي من شأنها التأثير على تصورات ونفسية صانع القرار الروسي.

ب. **الاقتراب النسقي:** هو اقتراب تحليل النظم، وضعه العالم الأمريكي ديفيد أسيتون حيث يرى أن الظاهرة السياسية هي نظام أو نسق يتواجد ضمن بيئة تميزها مجموعة من العوامل، ويتفاعل معها من خلال منفذين هما المدخلات Inputs والمخرجاتOutputs، كما يسعى هذا النظام لتحقيق التوازن والاستقرار[1]،
وتتمثل عناصر الاقتراب النسقي في:

1) **النظام السياسي:** ويمثل هنا في النظام الدولي
2) **المدخلات:** وتتمثل في الأحداث التي تميز العلاقات الروسية – الأوروبية.
3) **المخرجات:** وتتمثل في شكل النظام الدولي؛ أحادي القطبية؛ ثنائي القطبية، متعدد القطبية، أو نظام فوضوي ليس له معالم.
4) **التغذية العكسية أوالاسترجاعية:** وتتمثل في التداعيات التي تترتب عن طبيعة العلاقات الروسية– الأوروبية والتي من شأنها التأثير على نسق النظام الدولي من جديد لتمثل مجموعة مدخلات جديدة.
5) **البيئة:** وهي مجموع العناصر الداخلية والخارجية التي تميز البيئة الدولية التي يتفاعل ضمنها النظام الدولي.
6) **الحدود:** وهو الإطار الفاصل بين النظام الدولي والعناصر البيئية المؤثرة فيه والتي تتمثل هنا في مجموع القواعد التي ينص عليها القانون الدولي والتي من شأنها التحكم في سيرورة الأحداث والفواعل، والتي تتمثل في هذه الدراسة في مجموع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا والدول المتعاملة معها.

1 –محمد شلبي، المرجع نفسه، 130–142.

7) **عملية التحويل:** وهي عملية تتم داخل النسق الدولي، حيث تتفاعل ضمنه مجموعة المدخلات التي تتبلور في الآخير لتترتب عنه مجموعة من المخرجات التي تتمثل في مجموع التداعيات السياسية، الاقتصادية والعسكرية على النظام الدولي.

II. مدخل مفهومي

أولا: مفاهيم أساسية

1. السياسة الخارجية:

أ. تعريف اصطلاحي:

- عرفها **كرستوفر هيل** Christopher Hill بأنها: مجموع العلاقات الرسمية الخارجية التي يقودها وينظمها فاعل مستقل (غالبا الدولة) في العلاقات الدولية.
- وعرفها **إفانس** G.Evans وجيفري نيونهان G.Newnhan على أنها ذلك النشـــاط المتمثل في أفعال وردود أفعال وتفاعل الدول والفواعل.
- **مكقوان** P.J Mcgowan فيعتبرها تلك المواقف والنشــاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها.[1]

ب. تعريف اجرائي:

السـياسـة الخارجية هي امتداد للسـياسـة العامة الداخلية للدولة، وهي مجموع القرارات والبرامج والأفعال الحكومية التي يصيغها صناع القرار لتوجيه وتسيير العلاقات مع بقية الدول.

2. العلاقات الدولية:

أ. تعريف اصطلاحي:

- **جيمس برايس(1922) بأنها:** تلك التي تعنى بالعلاقات بين الدول والشعوب المختلفة
- **غريسون كيبر ووالتر شارب(1940):** العلاقات الدولية تعنى بتلك القوى الأساسية الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية.

1- خديجة لعريبي، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 ديسمبر 2001**، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر، 2013/2014)، 12.

- **هانس مورجانتو وكنيث تومســـون (1950):** أن جوهر العلاقات الدولية يتمثل في السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة.
- **فيرالي Virally** :العلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من سلطة سياسية أعلى منها.[1]

ب. تعريف اجرائي:

العلاقات الدولية هي نوع من أنواع العلاقات الاجتماعية حيث تتشـــكون هذه العلاقات بين الدول والشــعوب المختلفة، كما تم تصــنيفه كعلم ضــمن حقل من حقول العلوم الســياســية يُعنى بدراســة وتحليل طبيعة العلاقات بين الدول، وفق نظريات ومناهج علمية.

3. الفرق بين الأزمة والنزاع والصراع والحرب

الأزمة هي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف وجديدة ســـلبية كانت أوايجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة، بينما يعبر **النزاع** عن تصـــادم إرادات وقوى معينة بهدف تحطيم بعضــها البعض كليا أوجزئيا والانتهاء بالسـيطرة والتحكم في إدارة الخصـم، **أما الصـراع فهو** تضـارب المصـالح والمبادئ والأفكار وقسـمه إلى ثلاث أقسـام صراع خفيف الحدة، الصراع متوسط الحدة وصراع شديد الحدة.[2] ويستخدم مصطلح **الحرب** للتعبير عن استخدام العنف المسلح المنظم بين الأطراف المتعادية.

ثانيا:أدبيات الدراسة

اعتمد موضوع هذه الدراسة البحثية على عدة دراسات علمية أخرى سابقة، ونذكر منها:

1. السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 ديسمبر 2001، وهي مذكرة ماجستير للطالبة خديجة لعريبي من جامعة الجزائر سنة2014، حيث عالجت

1- مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية** (الجزائر، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، 12.

2 -عائشة عتيق، 'استراتيجية إدارة الأزمات،' *دراسات استراتيجية*، العدد 18، 129-131.

الباحثة المشكلة البحثية التالية: ماطبيعة توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001؟ ومن خلال توظيف المنهج التاريخي المقارن، المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي توصلت إلى مجموعة من النتائج ومن بينها:

- لعبت مجموعة من العناصر دورا فعالا في إعادة دفع القوة الروسية إلى النهوض. كانت بدايتها، بوصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم، وتأثيره القوي على السياسة الروسية حيث استفاد من خبراته المهنية والشخصية بعد عمله بجهاز المخابرات السوفياتية KGB الذي منحه خبرة واسعة في مجال السياسة الدولية والعلاقات الخارجية. وحظيت مجموعة الإصلاحات التي أدخلها على الدولة بتأييد الشعب الروسي بعد الانتعاش الذي طال مجال الاقتصاد والمجتمع على حد سواء.
- ساعد النمو الاقتصادي الذي شهدته روسيا في انتهاج سياسة خارجية أكثر نشاطا خاصة من خلال السياسات الطاقوية في ظل ارتفاع أسعار النفط والغاز، ما ساعد على تمويل القكاعات الأخرى كالصناعة الحربية وتحسينها وتجديدها لتدر عوائد كبيرة على الحزينة الفيدرالية، وهو ما يجعل السياسة الخارجية الروسية تعرف نوعا من الاستقلالية، وتوفر الموارد اللازمة لتنفيذ القرارات الخارجية للدولة.
- شكلت مجموعة من المتغيرات المختلفة الدافع الأساس لتوجيه السياسة الخارجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط. فعلى الصعيد الدولي؛ عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ترسيخ وجودها في منطقة آسيا الوسطى بعد احداث 11سبتمبر من خلال بلورة سياسة أمنية أمريكية جديدة ترجمتها مجموعة من الحروب في إطار ما يسمى"الحرب على الإرهاب"، حيث احتلت افغانتستا ثم العراق، في حين أثار هذا التواجد مخاوف روسيا التي اعتبرته تطلعا أمريكيا للحصول على ثروات المنطقة، وإبعاد روسيا منها.[1]

1- خديجة لعريبي، المرجع نفسه، 196-197.

على الرغم من أهمية النتائج التي توصلت لها الباحثة إلا أنها لم تبين تأثير طبيعة العلاقات الروسية مع الشرق الأوسط على استقرار النظام الدولية، كما ركزت الباحثة في دراستها على التحليل الاستراتيجي العسكري.

2. **توجهات السياسة الخارجية الروسية نحو دول أوروبا الشرقية دراسة حالة أوكرانيا،** أطروحة دكتوراه في جامعة الجزائر3سنة 2017. للباحث توفيق بوستي، حيث عالج الإشكالية التالية: هل تعتبر السياسة الروسية تجاه أوكرانيا محاولة لإحياء واستعادة هيمنتها على دول أوروبا الشرقية أو انه رد فعل يهدف إلى الحد من التوسع الغربي تجاه فضائها الجيواستراتيجي؟ واستخدم الباحث المنهج التاريخي، المنهج المقارن، منهج التحليل النسقي، منهج دراسة حالة ومنهج تحليل المضمون، وخلص إلى:

- أن روسيا الاتحادية ترمي إلى إعادة احياء هيمنتها.
- دمقرطة عملية صنع السياسة الخارجية الروسية من خلال اشراك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فيه على عكس فترة السوفييتية، إلا أنه واقعيا مازال القرار السياسي يتمركز حول الرئيس.
- يعتقد صانع القرار السياسي الخارجي الروسي أن منطقة أوروبا الشرقية بشكل عام وأوكرانيا بشكل تمثل مجالا حيويا طبيعيا لها بسبب خلفيتها التاريخيةوهو ما انعكس على تصور الدور الروسي في المنطقة.
- تعتمد روسيا الاتحادية في تنفيذ سياستها الخارجية على الجانب الاقتصادي.[1]

ركز الباحث في بحثه على العلاقات الروسية ذات الطبيعة السلمية ولم يمكن من التنبؤ بحدوث أزمة عسكرية بين روسيا وأوكرانيا.

3. **السياسة الخارجية الروسية اتجاه أوروبا الوسطى–دراسة حالة أوكرانيا–**، أطروحة دكتوراه للباحثة بشرى شيبوط، من جامعة قسنطينة3 سنة 2019، حيث عالجت هذه

1 – توفيق بوستي، **توجهات السياسة الخارجية الروسية نحو دول أوروبا الشرقية دراسة حالة أوكرانيا**، أطروحة دكتوراه(جامعة الجزائر3، 2016/2017)،288–289.

الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى تعتبر السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا محاولة لإعادة هيمنتها على منطقة أوروبا الوسطى في ظل محددات البيئة الداخلية والخارجية؟ وظفت الطالبة المنهج الوصفي، منهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي، وتوصلت على جملة من النتائج نذكر منها:

- تتحدد السياسة الخارجية الروسية في الساحة الدولية بعاملين رئيسيين هما الاقتصاد وبراغماتية القيادة السياسية. فبعد أن استطاعت القيادة السياسية في روسيا من الاستفادة من تعافي اقتصاد بلادها خاصة في مرحلة ارتفاع أسعار النفط، ما مكنها من إعادة بناء الهياكل القاعدية للدولة ةالتخلص من بؤر الفساد ةاصبحت تسعى لتعزيز موقعها الاقتصادي.
- المكانة الجيوبوليتيكية التي تحتلها لامنطقة أوروبا الوسطى وكذا أوكرانيا في السياسة الخارجية الروسية، مرتبط في المقام الأول بحفظ بقاء هذه الدولة التي تتعرض لمحاولات مستمرة من طرف الدولة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لإضعافها ومنعها من استعادة مكانتها في النظام الدولي.
- المكانة الاقتصادية لمنطقة أوروبا الوسطى وبالأخص أوكارانيا تحتل محور السياسة الخارجية الروسية تجاه دول المنطقة، فباعتبار أن العامل الاقتصادي هو المتحكم الرئيسي بمكانة روسيا وبسياستها الخارجية، فإن أوروبا الوسطى تمثل سوقا كبيرة ومتنوعة تخدم الاقتصاد الروسي المرتكز على مجال الطاقة، كما أن التعاون مع دول هذه المنطقة ساعدها على ضمان توريداتها الطاقوية لأسواقها الاستراتيجية وحمايتها من دخول شركاء منافسين.[1]

وتمت التوصل إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة بأن الأزمة الأوكرانية الراهنة هي حلقة في السياسة الخارجية الروسية التي تسعى إلى إعادة بسط هيمنتها على مناطق نفوذها التاريخية

1- بشرى شيبوط، **السياسة الخارجية الروسية اتجاه أوروبا الوسطى-دراسة حالة أوكرانيا-**، أطروحة دكتوراه(جامعة قسنطينة3، 2018/2019)، 312-315.

والتي تتمثل أساسا في أوروبا الوسطى، وإعادة بناء الهيمنة الروسية العالمية في ظل عالم متعدد الأقطاب.

وبناءا على هذا الاستشراف، يمكن لموضوع دراستنا البحثية أن يستند على هذا السيناريو، حيث تمت الإشارة إلى الأزمة الأوكرانية التي وقعت سنة 2022، مع إبراز تأثيرها على استقرار وتوازن قوى النظام الدولي.

III. مدخل نظري

من خلال تتبع الأحداث التي ميزت العلاقات الروسية– الأوروبية في المجال الزمني لهذه الدراسة، يمكن تبني النظريات التالية، لتفسير هذه الوقائع:

أولا: النظرية الواقعية:

تركز هذه النظرية على أن الدولة الأمة بوصفها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية وموقفها المركزي هو أن هدف إدارة الدولة هو استمرار بقاء الدولة في بيئة عدائية فإن حيازة القوة ي الهدف المناسب والعقلاني والحتمي للسياسة الخارجية[1]، وهذا ما يظهر جليا على أفعال الدولة الروسية التي تسعى لبسط نفوذها وقوتها على أكبر مساحة ممكنة.

ثانيا: الليبرالية الجديدة:

تجادل الليبرالية الجديدة بأن هناك تطورات تاريخية محددة قد جرت خلال القرن العشرين جعلت تحقيق التعاون الدولي أو مايعرف بالاعتماد المتبادل، الآن اسهل نسبيا مما كان عليه الحال تاريخيا. وقد كفلت هذه التطورات نماء المؤسسات الدولية (international institutions) بشكلها الرسمي وغير الرسمي على حد سواء، والتي تؤدي دورا أساسا في النشاط اليومي للسياسة العالمية المعاصرة. والمؤسسات الرسمية هي منظمات متعددة الأطراف تمتلك مواقع فعلية ومباني، وكوادر عاملين، وميزانيات، ومصادر أخرى تحت

1– "جاك دونلي وأخرون"، **نظريات العلاقت الدولية**، تر.محمد صفار (مصر، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، 51.

تصـرفها. وتشـكل الدول طوعيا مؤسـسـات حكومية دولية كالأمم المتحدة UN، أو صـندوق النقد الدوليIMF كي تجني فوائد جماعية معينة. وقد شـكلت الدول أيضـا تدابير مؤسـسـية غير رسـمية، أو نظم قرار جماعي دولية، تتكون من مجموعات ضـمنية أو صـريحة من المبادئ، والمعايير، والقواعد، وعمليات اتخاذ القرارات تتلاقى حولها توقعات الجهات الفاعلة في مجال معين من العلاقات الدولية.[1]

شـهدت العلاقات الروسـية–الأوروبية تبادلات تجارية مختلفة في العديد من القطاعات على غرار قطاعي الطاقة والأمن الغذائي ،حيث شـكل الاتحاد الأوروبي أكبرشـريك اقتصـادي لروسـيا، ومنه يمكن تبني الليبرالية الجديدة كمدخل لتفسـير هذه الأحداث وذلك من خلال منطلقات الاعتمادية المتبادلة لكل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي، فالعلاقات الروسـية – الأوروبية علاقة تتضـافر فيها الأفعال والمصـالح، الأمر الذي قد يتسـبب في نتائج غير مرغوب فيها، كما أن الدول الفاعلة من شـأنها الحصـول على مكاسـب ومنافع لذلك فإن التهديد بإنهاء العلاقة او انهائها فعليا يضـر بمصـالح الأطراف، وذلك ما نشـهده في تراجع حجم الصـادرات النفطية الروسـية إلى أوروبا وسـعي هذه الأخيرة للحصـول عن بديل للنفط الروسـي، وانسـحاب روسيا من اتفاقية تصـدير الحبوب، مع مخاوف حلف الناتو من الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع القوة العسكرية الروسية.

ثالثا: نظرية اللعب (مبارايات أو مباراة):

تقوم هذه النظرية على تخيل أو وجود أزمات دولية، واسـناد أدوار محددة لعدد من الأطراف،[2] وعرفها سـتيفن برامز بأنها مجموع القواعد التي تربط اللاعبين أو المؤتلفين بالمحصـلات، وهي من النظريات الاسـتراتيجية في اتخاذ القرارات في مواقف النزاعات أو الصراعات الدولية، وهدفها هو ترشيد الاختيار بين البدائل المختلفة التي تفرزها حالة الصراع،

1– "تيم دان وآخرون"، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، تر .ديما الخضرا(قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2016): 295 – 296.

2– إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات** (مصر، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)،36.

تقوم نظرية المباريات على على ان افتراض أن الصراعات تنقيم إلى قسمين هما صراعات تنافسية وصراعات غير تنافسية، ففي الصراعات التنافسية يمثل الكسب الذي يحققه أحد الأطراف هزيمة وخسارة للطرف الآخر، وفي حالة تبعت الخسارةُ الربحَ فإن الحصيلة النهائية تُعد حصيلة صفرية، أما بالنسبة للصراعات غير تنافسية فمصالح الأطراف تشهد تداخلا بالمساومة والتنازلات، ولا يمكن أن تكون متعارضة كحالة الصراع التنافسي.[1]

ومن خلال الاطلاع على العلاقات الروسية – الأوروبية منذ سنة 2014 إلى يومنا هذا يمكن القول أن روسيا في صراعات تنافسية مع دول الاتحاد الأوروبي على مناطق النفوذ التي لها أهمية جيوسياسية لكلا الطرفين، ومن أبرز هذه المناطق أوكرانيا، وإقليم القوقاز.

1- علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات(د.م.ن، د.ت.ن)**،206.

الفصل الأول: خصائص السياسة الخارجية الروسية

المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية

المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية الروسية

المبحث الرابع: صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية

المبحث الأول: المتغيرات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية

المطلب الأول: المتغيرات الجغرافية والسكانية

الفرع الأول: متغيرات جغرافية

تقع روسيا بين خطي عرض 41 و82 درجة شمالا، وخطي طول 19 درجة شرقا، و169 درجة غربا وتبلغ مساحتها 17075400كلم^2. يحدها من الشرق بحر بيرنغ وبحر أختوشك وبحر اليابان، وهذه البحار الثلاثة تتفرغ من محيط الهادي، ومن الغرب يحدها بيلاروسيا ولاتفيا واستونيا وخليج فلندا والنرويج، ويقع إقليم كالبنغراد الروسي وبحر لابنيف وبحر شرق سيبيريا وبحر تشوكوتكا، وجميع هذه البحار تتفرع من المحيط المتجمد الشمالي، أما من الجنوب فتحدها الصين ومنغوليا وكازاخستان وجورجيا والبحر الأسود، وتجاورها من أقصى الجنوب الشرقي كوريا الشمالية وتجاوز روسيا أمريكا الشمالية عبر مضيق بيرنج وألاسكا وجزر الأليوشن.

مناخ روسيا مناخ قاري، يتسم بالتباين في درجات الحرارة بين فصلي الصيف والشتاء، ففي شمال سيبيريا توجد أبرز منطقة في العالم (فيرخويانسك) حيث يصل معدل الجرارة في جانفي إلى أقل من 46 درجة تحت الصفر، بينما تبلغ درجة الحرارة في شهر جويلية 16 درجة، وقد ترتفع إلى 38 درجة مشيرا إلى أعلى مدى حراري في العالم، أما كمية التساقط فإنما تتراوح بين قليل ومعتدل فتهطل على معظم الأمطار على سهل الأوروبي وبعض أجزاء مرتفعات سيبيريا الشرقية، أما في غربي ووسط سيبيريا فيكون التساقط في شكل ثلوج غزيرة تصل إلى 120سم في السنة.

وقسم الجيولوجيون روسيا على خمسة أقاليم تضاريسية، تتباين فيما بينها وهي: السهل الأوروبي، جبال الأورال، سهل سيبيريا الغربية، هضاب سيبيريا الوسطى ومرتفعات سيبيريا الشرقية.

1) **السهل الأوروبي:** يكون الجزء الأعظم من روسيا الأوروبي واكبر أجزائها ازدحاما بالسكان والسهل الأوروبي ارض منبسطة في معظم أجزائها، تتخللها مرتفعات لا تتجاوز 180م

فوق سطح البحر، وتغطي الغابات معظم أجزاء الإقليم وتحف بالسهل من الجنوب ما بين البحر الأسود وبحر قزوين وجبال القوقاز حيث يوجد جبل إلبرس أعلى في القارة الأوروبية 5242م.

2) **جبال الأورال:** تشكل الحدود التقليدية بين قارتي آسيا وأوروبا ومن ثم بين روسيا الأوروبية وروسيا الأسيوية، وهي وهي عبارة عن مرتفعات تصل إلى 610م وهي غنية بالعديد من المعادن كالحديد والنحاس.

3) **سهل سيبيريا الغربية:** يغطي هذا السهل اكثر من 2.6مليون كم^2، ويشهد تطورا كبيرا بسبب احتوائه على النفط والغاز الطبيعي.

4) هضاب سيبيريا الوسطى

مرتفعات سيبيريا الشرقية: وتتميز هذه المرتفعات بمجموعة من السلاسل الجبلية والتي يصل ارتفاعها إلى 3000م، تمتد على طول الساحل الشرقي لقارة سيا وبعض الجزر المتاخمة له، وفي شبه جزيرة كمشاتكا يوجد 25 بركانا ناشطا، يصل إلى ارتفاع 4750م.[1]

الفرع الثاني: متغيرات سكانية

للعامل السكاني تأثير بارز على السلوك الخارجي للدول، فالتنوع العرقي واللغوي ينتج عنه تشكيلة بشرية غير متجانسة، وتمتاز بالتباين في التصورات والأهداف داخليا وخارجيا، الأمر الذي يسفر عن تشكل جماعات مصالح وضغط تحاول التأثير على قرارات السياسات الخارجية خاصة منها تلك المرتبطة بالمناطق الجغرافية التي تنحدر منها هذه الجماعات.[2]

يعتبر المجتمع الروسي مجتمع متعدد العرقيات حيث يصل عددها إلى 130 حماعة عرقية ويمثل الروس أكبر المحموعات العرقية حيث يصل عددهم إلى 81.5% من العدد الإجمالي، في حين أن باقي المحموعات تمثل ما نسبته 18.5 % ونذكر منها: التتار

1- شهرزاد شقات، **السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية**، مذكرة ماستر(جامعة خميس مليانة، 2016/2015)، 16-18.

2 - نجاة مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة -دراسة حالة سوريا**، مذكرة ماجستر(جامعة بسكرة، 2010/2014)، 53.

3.8%، الأوكرانيين 3%، تشـوفاش 1.2%بيلاروسـيا 0.8%، كما أنها تعرف تنوعا دينيا تمثل فيه المسيحية الأرثوذكسية والإسلام أديانا رئيسية. حيث يصل عدد المسلمين حوالي 19 مليون مسـلم وهي ثاني أكبر طائفة دينية في روسـيا وتتمركز معظمها في الشـيشـان وداغستان واوسيتيا الشمالية وتتارستان.[1]

الخريطة رقم 01: التنوع الديني في روسيا

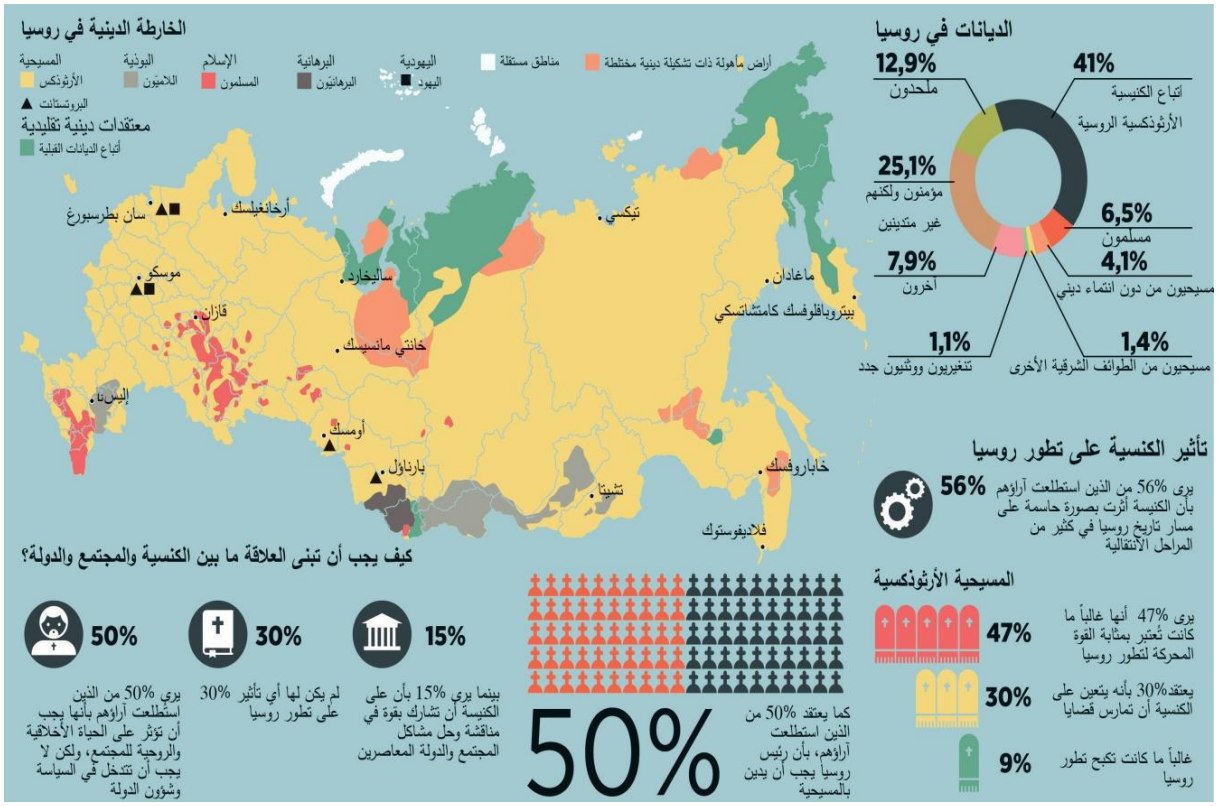

المصدر: بشرى شيبوط، **السياسة الخارجية الروسية اتجاه أوروبا الوسطى–دراسة حالة أوكرانيا–**، أطروحة دكتوراه(جامعة قسنطينة3، 2018/2019)،**ص 68**.

1 –نجاة مدوخ، المرجع نفسه، 54.

المطلب الثاني: المتغيرات التاريخية والشخصية

الفرع الأول: متغيرات تاريخية

وصل يلتسن إلى السلطة في 12 جوان 1991 عن طريق الانتخابات بحيث تحصل على 57 % من أصوات المنتخبين الروس وأصبح أول رئيس منتخب في التاريخ الروسي، هذا ماجعل الشعب الروسي يأمل ويتطلع إلى الحرية والديمقراطية ويبحث عن مستوى معيشي أفضل، لكن لم يحتفظ الرئيس "يلتسن " بشعبيته بعد إقراره لإصلاحات اقتصادية جذرية في أوائل عام 1992 التي كانت نتائجها عكسية وأدت إلى تحطيم مستويات المعيشة لمعظم السكان في روسيا، وفي ظل هذا الوضع، استقال "يلتسن" سنة 1999 من منصبه فجأة بعد إلقاء لخطاب رسمي اعتذر فيه عن عدم تحقيقه لأحلام الشعب الروسي ورشح "فلاديمير بوتين" خلفا له. وفيما يخص السياسة الخارجية في فترة حكم "يلتسن" نجد انه اثار الخلاف بين السياسة وصناع القرار حول السياسة الواجب اتباعها واولوياتها، هذا ما أدى إلى بروز اتجاهين اثنين، الأول ينادي بضرورة الاهتمام بالمشاكل الداخلية وإيجاد الحلول لها قبل الانصراف إلى الشؤون الخارجية، بينما ينادي الثاني بضرورة إتباع سياسة خارجية نشيطة وفعالة، والحفاظ على المكانة الدولية لروسيا كإحدى القوى الكبرى، وكان الرئيس "يلتسن" أحد انصار هذا الاتجاه الذي استطاع ان يفرض تصوراته في الخير وينصب الاهتمام جول قضايا السياسة الخارجية في ظل القطبية الأحادية، حيث عرفت السياسة الخارجية الروسية في فترة التسعينيات تغيرا جذريا عكست تصورات الرئيس "يلتسن"، هذا الأخير الذي حرص على التخلص النهائي من المبادئ الماركسية– اللينينية التي كانت تحكم النظام السوفياتي، وذلك بإلغاء القسم الرابع من الدستور الروسي الذي كان ينص على المبادئ الإيديولوجية السوفياتية.

كما اعتمد الرئيس "يلتسن" على مبدأ التقليل من أضرار تفكك المعكسر الشيوعي ومحاولة تنظيم البيت الداخلي في محاولة لإعادة النهوض، حيث تم التخلي عن المنطق العسكري الهجومي، وقد ظهر ذلك من خلال الإعلان عن سحب القوات الروسية على مسافة 1500كلم نحو الشرق، وبالتالي التخلي عن منطقة وسط أوروبا، وكذا التخلي عن فكرة توازن

القوى، وتوقيع معاهدة "سالت 02"، كما أبدى الرئيس"يلتسن" استعداد روسيا للتعاون مع الأمم المتحدة والامتناع عن استخدام الفيتو، ولضمان التفوق الجيوسياسي لروسيا عمد صانع القرار إلى صياغة مفهوم الخارج القريب من خلال إقامة اتحاد الدول المستقلة مع الدول المنسلخة عن الاتحاد السوفياتي المنحل، وإظهار مفهوم الدولة ذات العمق الجيوسياسي.[1]

كما ركزت الدبلوماسية الروسية ما بعد الحرب الباردة على البعد الأوروبي، وذلك من خلال التطلع إلى المشاركة في إقامة أمن أوروبي، وقد أرادت موسكو إنهاء سياستها الخارجية القائمة على السيطرة الأيديولوجية على الجزء الغربي من القارة، وعلى هذا الساس أعلنت منذ 1992م حل حلف وارسو عن الجزء الشرقي الأوروبي بما فيه دول أوروبا الشرقية فكانت النتيجة ان بادرت الدول الأعضاء في هذا الحلف بطلب الانضمام لحلف الناتو.[2]

الفرع الثاني : متغيرات شخصية

منح الدستور الروسي سنة 1993صلاحيات واسعة لشخص الرئيس، ما جعله صانع القرار الرسمي في السياسة العامة الروسية، حيث يعمل على اتخاذ القرارات التي تحافظ على وحدة الأراضي الروسية واستقلالها وسيادتها، فقد نص دستور 1993 على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ويتم انتخابه لمدة سبع سنوات بالاقتراع العام السري المباشر، ولا يقل عمره عن 35 سنة ولا يوجد سن للتقاعد، ولا يجوز انتخابه لأكثر من عهدتين. ويتمتع الرئيس الروسي بعدة صلاحيات تشريعية منها حق الاقتراح والتصديق والاعتراض التوقيفي، كما يمكن للرئيس اقتراح القوانين صراحة حسب ما نصت عليه المادة 104 في فقرتها الأولى، واقتراح، تعديل وإلغاء الضرائب والقروض وغيرها. بالإضافة إلى إمكانية التفاوض وتوقيع الاتفاقيات مع الدول الأخرى.

1- علي بلعربي، زين العابدين بن يوسف، "تطورات السياسة الخارجية الروسية في فترتي حكم الرئيسين "يلتسن"و"بوتين"،" *المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية07*، ع.02(ماي 2023):417-418.

2- توفيق بوستي، "تطور السياسة الخارجية الروسية تجاه دول أوروبا الشرقية،" *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، ع.10(جانفي 2017): 85.

ومن صـلاحياته العسكرية تولي منصـب القيادة العليا للقوات المسـلحة مع تعيين وإعفاء أعضـــاء القيادة العليا للقوت المســـلحة، مع صـــلاحية إعلان الحرب الدفاعية، وهي حرب مشروعة تحق للدولة للدفاع عن نفسها حسب قواعد القانون الدولي. [1]

وتتمثل صلاحيات الرئيس الروسي حسب دستور 1993 في ما يلي:

1. تمثيل الدولة داخليا.
2. تحديد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية.
3. تعيين رئيس الوزراء، وتعيين وعزل نواب رئيس الوزراء والوزراء.
4. حل الحكومة بأكملها عند الضرورة.
5. تعيين رئيس البنك المركزي.
6. تعيين قضاة المحاكم العليا، مثل المحكمة الدستورية.
7. تعيين ممثليه في انحاء العالم.
8. تشكيل ورئاسة مجلس الأمن القومي.
9. تقرير السياسة الدفاعية للدولة.
10. تمثيل القيادة العليا للقوات المسلحة الروسية.
11. حق الدعوة إلى إجراء انتخابات أو استفتاء عام.
12. اقتراح نعديل الدستور، واقتراح القوانين.
13. إعلان الأحكام العرفية في حالة تعرض الدولة للعدوان او التهديد.
14. إعلان حالة الطوارئ.
15. تدبير المفاوضات، وتوقيع المعاهدات الدولية.
16. تعيين وعزل الممثلين الدبلوماســـيين لروســـيا لدى الدول والمنظمات الدولية، وتلقى أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب.

1- خديجة لعريبي، المرجع نفسه، 85-84.

بما أن حاكم روسيا لديه كل الصلاحيات المحولة من قبل الدستور، فهو يعتبر أهم قوة سياسية داخلية في روسيا. وخولت الحكومة وظيفة التنفيذ. ومن اختصاصاتها مايلي:

1. تقديم الميزانية الفيدرالية لمجلس الدوما.
2. تنفيذ السياسة الداخلية المالية والانتمائية.
3. تنفيذ السياسات الموضوعة في المجالات الثقافية والعلوم والصحة والتعليم...الخ.
4. تنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

فالحكومة تعتبر جهازا مساعدا للرئيس، ولا تملك أي سلطة لمواجهته، فهي تمثل هيئة استشارية فحسب.

أما عن السلطة التشريعية او البرلمان، فهو يتكون من مجلسين: مجلس الفيدرالية ومجلس الدوما، حيث يمثل مجلس الفيدرالية المجلس الأعلى، ويتألف من 178 عضو ممثلين عن كل وحدة من أصل 89 وحدة مكونة للدولة. أما مجلس الدوما، فهو يتكون من 450 عضو، منتخبون لأربع سنوات؛ يُعَين النصف منه وهو 225عضو عن طريق الانتخاب الفردي في الدوائر الانتخابية، والنصف الثاني بواسطة التمثيل النسبي. وتقتصر مهمة هذا المجلس في سن القوانين كونه الجهاز التشريعي الأساسي، أما المجلس الأعلى فيتكفل بكل أمور الفيدرالية كمسألة حدود الدولة وكيفية استخدام قواتها خارج إقليمها.

من خلال ما سبق تظهر محدودية البرلمان وتأثيره في عملية صنع القرار بالمقارنة مع الاختصاصات الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية من طرف الدستور، فله حق حل مجلس الدوما على ترشيح الرئيس لمنصب الوزراء، إلا أن الدستور منح للرئيس حق ترشيح رئيس الوزراء للمرة الثانية لتعيينه وحل الدوما، وإقامة انتخابات جديدة. وبهذا أصبح الرئيس وفقا لدستور 1993، له الحق في عدة سلطات من بينها حل البرلمان، ومع وجود قيود على صلاحيات البرلمان يعتبر الرئيس صاحب اليد العليا في رسم السياسة الداخلية والخارجية.[1]

1- سهام حروري، المرجع نفسه، 53-56.

المطلب الثالث: المتغيرات الاقتصادية والعسكرية

الفرع الأول: متغيرات اقتصادية

تكتسب المتغيرات الاقتصادية للدولة أهمية فائقة في السلم والحرب باعتبارها المحدد الأساسي لأوضاع المعيشة والرفاه السكاني، كما تساعد في تطوير سياسة خارجية ناجحة. ويمثل الناتج القومي الإجمالي معيارا عاما لقياس القوة الاقتصادية للدولة، لارتباطه بمستوى الدخل الفردي وتقدير معدلات النمو. وينقسم العامل الاقتصادي إلى الموارد الطبيعية والإنتاج الصناعي، حيث تتمتع الدول المصنعة بمركز متقدم من حيث علاقات القوة مع الدول الأخرى. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، عانت روسيا من تفشي ظاهرة الفساد السياسي في سنوات حكم الرئيس بوريس يلتسين، وكانت هذه أحد أسباب فشل عمليات الإصلاح الاقتصادي في روسيا في ذلك الوقت. حيث لم تسبق عملية الإنتقال إلى اقتصاد السوق والخصخصة عمليات تهيئة للمجتمع والدولة، وتحضيرها لهذه التغيرات الجذرية قبل أي إجراء. وعند تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة 2000، اعترف في خطابه ان ديون روسيا الخارجية حتى هذه السنة بلغت حوالي 143 مليار دولار، وأن هناك حوالي 40 مليون يعيشون على حافة الفقر، وعمل على انتهاج استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الروسية لإستعادة المكانة الدولية والإقليمية لها، ما ساهم على انتعاش الاقتصاد الروسي، الذي ساهمت فيه العديد من العوامل من بينها: توافر الإرادة السياسية للقادة الروس، وتتوافر روسيا على موارد طبيعية هائلة، بالإضافة لاكتسابها لمقومات النهضة الاقتصادية، التي تتجلى في القدرات الصناعية الكبيرة كالمصانع واليد العاملة المؤهلة، فضلا عن المواد الأولية.

وكانت مؤشرات الاقتصاد الروسي في السنوات الثلاث أو الأربع الأولى من الألفية الثالثة جيدة حسب البيانات الإحصائية، حيث عرف النمو الاقتصادي ارتفاعا نسبيا ومستمرا، مدفوعا بعوامل عديدة، من بينها عائدات الصادرات المرتفعة وخصوصا ارتفاع أسعار النفط وانخفاض آثار انهيار الروبل. كما سجلت البطالة انخفاضا، وتقلصت نسبة التضخم. واعتبرت الترة بين عامي 1998 و2002 أفضل دورة للإنتعاش الاقتصادي بعد أزمة العملة

ســـنة1998، حيث بلغ متوســـط نمو الناتج المحلي الإجمالي GNBفي هذه الفترة حوالي 3.8%.

وتمتلك روسيا أكبر ثالث احتياطي عالمي من الذهب والعملات الصعبة، والذي قدر في أوت 2008 ب 597.3مليار دولار. وفي سنة 2006، أصبح الروبل الروسي عملة قابلة للتحويل. كما احتلت المرتبة الخامســـة من بين أكثر الدول الأوروبية جاذبية للاســـتثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قدرت سنة 2008بحوالي 178.5 مليار دولار مقارنة بسنتي 2006 و2007.[1]

استطاع الاقتصاد الروسي بعد مراحل الإصلاحات التي مر بها واعتماده قواعد اقتصاد السوق وتوفير الدعم لمتوسطي وصغار رجال الأعمال، ان يكون من بين اقتصاديات العالم جاذبية للاستثمارات المجلية والأجنبية على السواء.

وتعتبر منطقة جبال الأورال الغنية بكميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي والفحم والأخشـــاب من أهم مناطق احتياطات المواد الخام في روســيا، مما يجعلها في مقدمة الدول الغنية في المواد الخام المختلفة.

وعلى الرغم من سياسة التنويع الاقتصادي التي أطلقت في عام 2003، إلا أن روسيا مازالت تعتمد بشـــكل كبير على موادها الخام التي تمثل 80 %من صـــادراتها، بعد أن أصـــبحت أكبر مصـــدر للغاز الطبيعي في العالم وثاني أكبر مصـــدر للنفط وهو ما يقارب 70 % من الصادرات التي تمثل المصدر الرئيسي للذخل بالنسبة لروسيا.

تعد روســـيا الأولى عالميا من حيث احتياطي الغاز الطبيعي، حيث تمتلك 27.5% من الاحتياطي العالمي، أي ما يزيد عن ربع الاحتياطي العالمي، وتعد شـــركة غازبروم Gazprom الروســـية اكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، وتتحكم في 90 % من إنتاج الغاز الروســـي وانابيب نثل الغاز، وتمد أوروبا من ربع احتياجاها منه. اما قطاع النفط

1- خديجة لعريبي، المرجع نفسه، ص79.

فتمتلك روسيا سابع أكبر احتياطي في العالم، وتحتل المرتبة الثانية كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، حيث تسيطر شركة "روس النفط" Rosneft على إنتاج النفط في روسيا، وتمثل صادرات النفط والغاز نصف الصادرات الروسية وتسهم عائداتها نسبة 60% من العملة الصعبة. [1]

الفرع الثاني: متغيرات عسكرية

تعتبر القوة العسكرية من أهم المحاور التي تُعنى بها الدولة الروسية، فبعدما سادت المؤسسة العسكرية الروسية حالة من الضعف والتقهقر في فترة التسعينيات بسبب الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الروسي بالإضافة إلى تدهور العلاقة بين الرئيس بوريس يلتسن والقادة العسكريين مما أدى إلى انتشار الفساد داخل المنظومة العسكرية الروسية، عقبت هذه المرحلة مجموعة من الإصلاحات التي باشرتها موسكو في عهد وزير الدفاع الروسي آناتولي سير ديوكوف بعد الحرب الروسية- الجورجية، ومن أهم تلك الاصلاحات انتهاج خطة عسكرية تقوم على إضافة 50000 من أفراد الخدمة العسكرية سنويا للقوات المسلحة، كما باشرت روسيا منذ سنة 2011 ما أُصطلح عليه ببرنامج التسلح الحكومي SAP بهدف تحديث القدرات العسكرية الروسية وقد خصص لذلك مبلغ 19.4 تريليون روبل بما يعادل 285 مليار دولار مقسمة بين أهم القطاعات العسكرية. وبحلول عام 2013 كانت قدرات العسكرية الروسية أكبر بنسبة 50% من نظيراتها في فرنسا وكانت قد تجاوزت نظيرتها الألمانية في نفس السنة بنسبة 63%، كما انه وحسب معلومات صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في 2 أكتوبر 2014 فقد أصبحت روسيا على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بعدد الأسلحة النووية والرؤوس الحربية للقوات النووية الاستراتيجية.[2]

1- سليمان أعراج، عبد الكريم طيباوي، "تأثير متغير الطاقة في توجيه السياسة الخارجية الروسية(2020-2000)،" *مجلة أبحاث06*، ع.02، (2021):44.

2-عبد الكريم سبع، ميلود عامر حاج، "دور المحدد العسكري في التأثير على الأداء الاستراتيجي لروسيا في القرن 21،" دفاتر السياسة والقانون13، ع.01(2021):465-466.

وحسب احصائيات نشرها موقع العربية CNN بتاريخ 21 توفمبر سنة2021، فقد احتل الجيش الروسي المرتبة الثانية عالميا بعد نظيره الأمريكي ضمن أقوى جيوش العالم، حيث يمتلك الجيش الروسي 13000دبابة واكثر من 27 مدرعة و6540 مدفع ذاتي الحركة، وقرابة 4465 مدفع ميداني، و3860 راجمة صواريخ، ومن حيث القوة البحرية يتكون الأسطول الروسي من 603 قطعة بحرية منها حاملة طائرات وحيدة، ويمتلك الجيش الروسي 64 غواصة، و11 فرقاطة و48 كاسحة ألغام. وبالنسبة للقوة النووية فروسيا تمتلك 6370 سلاح نووي.[1]

كما يمكن الإشارة إلى التحولات الكبرى في استراتيجية الأمن القومي الروسي خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2021، تبنى بوتين ما أسماه "استراتيجية استرداد النفوذ والمكانة"، التي تقوم على شن حرب هجينة شاملة على كل الجبهات، وقامت هذه الاستراتيجية على عدة مستويات، برز في إطارها:

1. حرب سيبرانية هجومية واسعة النطاق، حيث كونت روسيا جيش إنترنت وكتائب إلكترونية لبث رسائب ومضامين تتفق والتوجهات الروسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وشن حملات الكترونية سرية وكثيفة ضد بعض الدول الغربية. وهو ما تطلب العمل على تطوير القدرات الروسية في مجالات عمل وتكنولوجيا التنصت والرقابة والاعتراض والاختراق الالكتروني، وغيرها من قطاعات ذات صلة.
2. التدخلات العسكرية الروسية المباشرة او غير المباشرة كما في جورجيا 2008، وفي أوكرانيا 2014، ثم في سوريا 2015، سواء باستخدام القوات العسكرية الروسية أو عناصر من الشيشان، أو عناصر شركة " فاغنر" الروسية.
3. تعزيز التحالفات، ويجري ذلك سواء من خلال تفعيل معاهدة الأمن الجماعي؛ حيث تدخلت القوات الروسية لقمع الاحتجاجات الشعبية ضد رئيس كازاخستان، قاسم جومرت توكاييف، في جانفي 2022 أوابرام الاتفاقيات الاستراتيجية مع القوى الكبرى من

1 – موقع العربية CNN،"مقارنة بين الجيش الأمريكي ونظيره الروسي.. من الأقوى عسكريا؟"، https://arabic.cnn.com/world/article/2021/11/14/weapons-explainer-us-vs-russia-2021، 2023/07/20.

خصـوم الولايات المتحدة، مثل الصـين عبر منظمة شـنغهاي للتعاون، كما يجري تعزيز هذه التحالفات عبر الارتباط بمصـــالح متبادلة مع حلفاء الولايات المتحدة في التحالف الغربي، مثل ألمانيا وفرنسـا، وتبادل التكنولوجيا العسكرية والتفاهمات الميدانية في سـوريا مع إسرائيل، وتقاسم النفوذ مع تركيا في عديد من ملفات الحوار المشترك، ومساندة إيران في ملفاتها الإقليمية والنووية، والتوغل في مســـاحات اســـتراتيجية جديدة في إفريقيا من خلال قوات فاغنر، واتباع دبلوماسية التسليح مع مصر وبعض دول الخليج العربية.

4. التطور المتســـارع للتكنولوجيات التســـليحية والرقمية، وذلك من خلال العمل على دمج التقنيات الجديدة في أنظمتها القديمة للتسـلح، والإعلان عن مجموعة برامج لأسـلحة ذات قدرة نووية رئيســـية لضـــمان قدرتها على اختراق أنظمة الدفاع الصـــاروخي الأمريكية، وتطوير مجموعة من الأنظمة التي يمكنها مهاجمة الأقمار الصناعية أة تعطيل عملياتها. ويشمل التطوير أيضا تعزيز القدرات الروسية في مجالات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وتعطيل وتدمير أنظمة القيادة والتحكم الخاصـــة بالخصـــم وقدرات الاتصـــال، وتبني اســـتراتيجية تعدين ضـــخمة لعملة البيتكوين في كازاخســـتان، للحد من ســـيطرة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي.[1]

1 – عصام عبد الشافي، "الحرب الروسية– الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي،" (قطر، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2022).

المبحث الثاني: المتغيرات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية

واجهت روسيا العديد من التحديات الإقليمية الجديدة التي فرضتها المعطيات الجغرافية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فقد فقدت روسيا السيطرة على حلفائها السابقين من الجمهوريات السوفياتية السابقة، وشهدت تراجعا في مجالها الحيوي بما لا يخدم مصالحها، حيث فقدت السلطة على دول الاتحاد السابق، وخسرت منطقة أوكرانيا الأمر الذي شكل لها مصدر قلق كبير فقد كانت هذه الخسارة بمثابة انتكاسة جيوبوليتيكية للدولة الروسية تسببت في أضرار اقتصادية زراعية وصناعية مع فقدان روسيا لإمكانية التحكم في البحر الأسود بعد استقلال أوكرانيا.[1]

وبهدف الحفاظ على الروابط الاستراتيجية الثابتة مع دول الجوار مع إبراز الدور الإقليمي الروسي، قامت روسيا بإنشاء كومنولث الدول المستقلة في ديسمبر 1991، لضمان التصدي لأي تهديد أو اختراق يهدد الأمن القومي الروسي.

كما أبدت روســـيا اهتماما كبيرا بإقليم القوقاز ويرجع ذلك إلى كون مناطق القوقاز كانت واقعة تحت سيطرة ونفوذ المركز في موسكو قبل تفكك الاتحاد السوفياتي وبعيدة عن الحدود الروسية/ التركية والروسية/ الإيرانية، إلى جانب تدفق النفط في بحر قزوين كما أفضى الغزو الأمريكي لأفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إلى وصول القواعد العسكرية الأمريكية إلى أطراف الحدود الروسية، مما جعل إقليم القوقاز قريبا من القوات الأمريكية.[2]

من جهة أخرى مثلت الأزمة الروسية الجورجية نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الروسية، حيث كان رد الفعل الروسي على الغزو الجورجي لأوستينيا الجنوبية في 2008 مفاجئا للكثير من المحللين والمراقبين الدوليين فلم يكن أحد يتوقع أن يكون الرد بهذا الحسم

1- بشرى شيبوط، المرجع نفسه ،91.

2- المرجع نفسه.

والقوة والسرعة متصورين أن أقصى ما يتوقع من موسكو أن تشجب وتندد وتطلب المجتمع الدولي بالتدخل السريع لإيقاظ الاعتداء ولكن على ما يبدو أن الحسم بالقوة كان هو الخيار الأفضل من وجهة النظر الروسية في مثل هكذا حالات. كما اعتقدت روسيا بأن هذه الأزمة هي محاولة من الغرب لمحاصرتها ومنع انتشار نفوذها فهي تدرك الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة، والمتمثلة بخطوط نقل أنابيب النفط في أوروبا إذ يقع إقاليما ابخازيا وأوسيتيا الجنوبية في منطقة ينظر إليها الغرب على أنها طريق حيوي لتصدير النفط من بحر قزوين إلى أسواق العالم وبما أن المنافسة مع الغرب من وجهة النظر الروسية لم تعد خاضعة للقوة العسكرية قدر خضوعها للقوة الاقتصادية فإن التحكم بأنابيب نقل النفط والغاز يعطي لروسيا ميزة مضافة.

وسعت روسيا من خلال تدخلها في جورجيا إلى تحقيق هدف استراتيجي وهو منع حلف شمال الأطلسي(الناتو) من الاستمرار في خطته الرامية إلى ضم جورجيا إلى الحلف، ومن وجود أساطيله بالبحر الأسود، أو إنشاء قواعد صواريخ إستراتيجية ومحطات للرصد في جورجيا، وهو ما يماثل أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، التي كادت تسبب في حرب نووية عالمية. وفي ظل الأزمة الجورجية، ردت الولايات الأمريكية المتحدة من جهتها على هذه الأزمة بتوقيع اتفاق مع بولندا في أوت 2008 يفضي بنشر منظومة الدرع الصاروخي الأمريكي المضاد للصواريخ على الأراضي البولندية بحلول عام 2012، والتي تتضمن نشر قواعد صواريخ اعتراضية تتولى الأطقم الأمريكية تشغيلها وصيانتها.[1]

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية

مر النظام الدولي بمراحل عديدة، حيث اتسم بالتعددية في الفترة الممتدة بين 1815-1945م، ثم انتقل النظام الدولي بعد الحربين العالميتين الأولى(1914-1918)، والثانية (1939-1945) إلى مرحلة الثنائية القطبية، وتميز بتنافس إيديولوجيتين، تأسست الأولى على الفكر الرأسمالي وحرية السوق، وتمثلت الإيديولوجية الثانية في الفكر المعارض للفكر

1- نجاة مدوخ، المرجع نفسه، 72.

الرأسمالي، وقامت على الملكية العامة وسيطرة الدولة، وامتدت هذه المرحلة إلى غاية انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991، لينتقل النظام الدولي بعد ذلك إلى مرحلة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسساتها(هيئة الأمم المتحدة، منظمة التجارة الدولية البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي).

في هذه الأثناء شهد العالم اندلاع حرب الخليج الثانية وغزو العراق للكويت في 02 أوت 1990، بمشاركة 35 دولة، الأمر الذي عزز المكانة الأمريكية لقيادة العالم تحت مسمى النظام العالمي الجديد حيث تمكنت من بسط نفوذها على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، فتراجع بذلك الدور الروسي وعرف تهميشا في صنع القرار الدولي. وهو ما ندد به الرئيس يلتسين، واعتبر أن روسيا لا تزال دولة عظمى وينبغي على الجميع أن يتعامل معها على هذا الأساس، إلى أن تولى الرئيس بوتن الحكم لتستعيد روسيا مكانتها الدولية من جديد.[1]

1- خديجة لعريبي، المرجع نفسه، ص90-100.

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية الروسية

تبين الدراسة من خلال هذا المبحث الأهداف السياسية، الاقتصادية والعسكرية التي تسعى لها السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول: أهداف سياسية وإيديولوجية

الفرع الأول: مكانة روسيا الدولية

ورثت روسيا عن الاتحاد السوفياتي دورا مهما في السياسة الدولية، فروسيا لم تتنازل عن استراتيجيتها للحفاظ على هيبتها الدولية أيا كانت السلطة الحاكمة لأن أي تنازل أو تراجع سيؤدي إلى تهديد لكيان الدولة الروسية.[1]

فقد برزت الدعوة إلى ضرورة حفظ هيبة ومكانة روسيا بالذات بعد انتخابات 1993 عند ظهور التيارات القومية الشيوعية التي حضيت بمركز واضح في البرلمان الروسي، وحاولت الضغط على الحكومة من أجل استعادة القوة والهيبة والمجد التاريخي لجمهورية روسيا، مع اثبات دورها البارز في حفظ الأمن والاستقرار في العالم.[2]

كما سعى الرئيس "فلاديمير بوتين" عند تسلمه السلطة في روسيا مطلع العام 2000، إلى جعل بلاده شريكا مهما في التوازنات الدولية، على الرغم من إدراكه للطبيعة التنافسية التي ميزت العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وأن على روسيا الاتحادية أن تفرض وجودها كقوة عظمى في هذه البيئة، فقد حاول صياغة اتجاه جديد وقوي للسياسة الخارجية الروسية يسعى من خلاله لاستعادة المكانة الدولية. التي كان يحتلها الاتحاد السوفياتي سابقا.[3]

1- الوليد أبو حنيفة، "التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين تجاه منطقة الشرق الأوسط،" *مجلة مدارات سياسية04*، ع.02(2020): 21.

2- بوستي توفيق، المرجع نفسه، 35-34.

3- الوليد أبو حنيفة، المرجع نفسه، 21-22.

الفرع الثاني: تطوير العلاقات مع دول الكومنولث

سعت روسيا لتقوية علاقاتها مع دول الكومنولث(رابطة الدول المستقلة)، ففي 7جويلية 2002 تم انشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي بموجب ميثاق كيشناو وتضم روسيا ومولدوفيا وأوزبكستان وأرمينيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأذربيجان، وكان قد تم انشاء "الجماعة الاقتصادية الأوراسية" في 10 أكتوبر 2000 وتضم روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان وقيرغيزستان، ولكل من المنظمة والجماعة أمانة عامة في موسكو، بيد أن تجارة روسيا مع دول الكومنولث تتراجع باطراد ووصلت إلى نحو 20% مند الدول الغربية.[1]

الفرع الثالث: تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب

تسعى روسيا إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، فقد ذكر الرئيس بوتين إن تحديات وتهديدات جديدة للمصالح القومية لروسيا قد بدأت تظهر على الصعيد العالمي فهناك سعي متزايد نحو تأسيس هيكلية عالمية أحادية القطبية تسيطر بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا واقتصاديا على القضايا العالمية، ونظير ذلك تسعى روسيا لتحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب رفضا للخضوع للهيمنة الأمريكية من جهة، ولمواجهتها وللتصدي لها من جهة أخرى، وذلك من خلال إقامة العديد من التحالفات مع الدول الكبرى في العالم كالصين، اليابان، الهند وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.[2]

الفرع الرابع: نشر الفكر الشيوعي

يُعتبر نشر الفكر الشيوعي من أهم أهداف السياسة الخارجية السوفياتية، وقد عملت القيادات المتتالية للاتحاد السوفياتي بشكل متفاوت على نشر قيم الإيديولوجية الاشتراكية على

1- بوستي توفيق، المرجع نفسه، 37.

2- ليلة عيساوي، "الصعود الروسي في منطقة الشرق الأوسط بقيادة فلاديمير بوتين،" *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسة16*، ع.02(2021):580.

المستوى العالمي، التي كانت تدعو لمجابهة التيار الامبريالي، وقد ساهمت الأوضاع التي مرت بها الشعوب على غرار شعوب الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة على اعتناق الأيديولوجية الشيوعية كبديل ومخلص من قيود الاستعمار الغربي، فضلا عن معاناة هذه الدول من العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ما شكَّل بيئة ملائمة لانتشار الشيوعية. ومنه فقد عمد السوفييت إلى دعم الأحزاب ذات التوجه الشيوعي، واستغلالها كمنافذ للهيمنة على تلك الدول، لذا فقد سعى الاتحاد السوفييتي إلى تحقيق هدفه العقائدي والثقافي، المتمثل في إيجاد امتدادات عقائدية تدين بأيديولوجية تمكنه من توسيع نطاق نفوذه.[1]

المطلب الثاني: أهداف اقتصادية

الفرع الأول: السيطرة على موارد الطاقة

تسعى روسيا من خلال سياساتها الخارجية تجاه الدول الأخرى التي لها أهمية جيوسياسية، كدول الشرق الأوسط، إلى السيطرة والتحكم في مصادر الطاقة النفطية، خوفا من أن تصبح هذه الدول منافسا لها، مع رفضها للتغلغل الغربي في مناطق نفوذها.[2]

الفرع الثاني: الاندماج في التكتلات الاقتصادية

ورثت روسيا اقتصادا هشا عن الاتحاد السوفياتي، لذلك سعت لاستعادة توازنها الاقتصادي، وذلك من خلال جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، وتنشيط تجارة السلاح وزيادة الصادرات الروسية، وإقامة علاقات اقتصادية مع الدول لذلك اندمجت في العديد من التكتلات الاقتصادية، والتي من بينها مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى، ومنتدى آسيا- باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي.[3]

1- نسيمة مسالي، **السياسة الخارجية الروسية الجديدة تجاه الشرق الأوسط**، مذكرة ماجستير(جامعة قسنطينة03، 2013/2014)، 62.

2- عادل عباسي، **السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها**، مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر، 2007)، 150.

3 - حسني عماد حسني العوضي، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**(ألمانيا، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)،2.

كما أن روسيا عضو في التجمع الاقتصادي البريكس (BRICS) الذي يضم إلى جانب روسيا، كل من البرازيل، الصين، الهند وجنوب افريقيا، كدول ذات اقتصاديات صاعدة والتي من أهدافها تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تعزيز عمليات التبادل التجاري بين هذه الدول.[1]

المطلب الثالث: أهداف عسكرية

الفرع الأول: الحفاظ على الأمن القومي الروسي

عملت روسيا على تعزيز قوتها العسكرية تحسبا للنزاعات التي قد تنشأ مع الدول المجاورة بسبب الحدود، وملية الأراضي، وذلك من خلال التركيز على تطوير السلاح النووي، وتحسين القدرات القتالية للجيش الروسي، مع إقامة قواعد عسكرية في مناطق نفوذها. كما عملت على المشاركة في إنشاء منظمة شنغهاي لإبعاد الوجود العسكري الأمريكي في بعض جمهوريات آسيا الوسطى.[2]

الفرع الثاني: توسيع التواجد العسكري الروسي

كان اهتمام روسيا بالانتشار العسكري أحد أهم معالم التحول في الفكر العسكري لروسيا، وقد بدأت معالم هذا الاهتمام في البروز في وثيقة العقيدة العسكرية لسنة 2000 التي أتاحت لروسيا استخدام قواتها التقليدية خارج محيطها الإقليمي للمشاركة في عمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتبعا لذلك قامت روسيا بتوجيه قطعا من اسطولها البحري إلى بحر العرب وخليخ عدن وسواحل القرن الافريقي بحجة مواجهة القرصنة في سواحل الصومال. كما عملت روسيا على نشر مجموعة من القواعد العسكرية في محيطها الإقليمي، حيث وقعت اتفاقية مع قيرغيزستان في أواخر 2003، حيث يمكن بموجبها استعمال قاعدة (كانت) لهبوط الطائرات الروسية، وأقامت قاعدة عسكرية في طاجيكستان سنة 2004 لمدة عشر سنوات وقامت بتجديدها سنة 2012 لمدة ثلاثين عاما، واتفقت مع كازاخستان في 30 جانفي

1- آسيا طويل، أحمد كارول، "التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي،" *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية10*، ع.03(ديسمبر 2019): 399-402.

2 - حسني عماد حسني العوضي، المرجع نفسه، 1.

2013 على انشاء منظومة موحدة للدفاع الجوي، وأنشأت أيضا قاعدتين عسكريتين في كل من إقليم أوســـيتســـا الجنوبية وأبخازيا عقب حربها مع جورجيا ووقعت اتفاقيات للتعاون العسكري مع الاقليمين سنة 2009 لمدة 49 سنة. كما اتجهت بعيدا عن اقليمها لاستعادة قةاعد عســـكرية خلفتها الحقبة الســـوفياتية، ومن بينها قاعدة طرطوس البحرية التي وافق الرئيس السوري بشار الأسد سنة 2008 على تحويلها لقاعدة للسفن النووية الروسية بالشرق الأوسط، بالإضافة إلى قاعدة حميميم شمال غرب سوريا، فاعدة الشعيرات الجوية في مدينة حمص السورية، وقاعدة خربة رأس الوعر في دمشق.[1]

1 –عبد الكريم سبع، ميلود عامر حاج، المرجع نفسه، 466–467.

المبحث الرابع: صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية

يتناول هذا المبحث المؤسسات الروسية الرسمية وغير الرسمية في اتخاذ القرارت المعنية بتوجيه السياسة الخارجية لروسيا، حيث تتشارك هذه المؤسسات في هذه العملية من خلال أداء المهام الموكلة إليها.

المطلب الأول: الفواعل الرسمية (المؤسسات الرسمية)

الفرع الأول: السلطة التنفيذية

تتشكل السلطة التنفيذية في روسيا من رئيس جمهورية والحكومة حيث يتمتع الرئيس بصلاحيات دستورية واسعة، الأمر الذي يجعله الضامن الأساسي لتنفيذ الدستور وحريات المواطنين، حيث يتخذ قرارات تحافظ على وحدة الأراضي الروسية واستقلالها وسيادتها، ويُنتخب رئيس الدولة بواسطة الاقتراع الحر السري والمباشر لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط (عدل إلى ست سنوات بعد التعديل الذي قدمه الرئيس السابق ديمتري ميدفيديف)، وقد أعطى هذا الدستور للرئيس صلاحيات استثنائية كبيرة ليغطي بها عجز القوى السياسية المختلفة التي مازالت تفتقر للتأثير المطلوب في أوساط المجتمع الروسي.[1]

كما تُعد الحكومة من القوى الفاعلة والمؤثرة في صنع القرار السياسي للدولة، كونها الجهاز المعاون للرئيس، تتألف من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، يقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء والوزراء وعزلهم شرط موافقة مجلس الدوما (السلطة التشريعية)، فالحكومة هي مجرد جهاز معاون للرئيس الذي يقوم بتعيين الوزراء وعزلهم دون الحاجة إلى ابداء أسباب ذلك، وليس للحكومة أي سلطات في مواجهته، وتأثيرها يقتصر على مجرد ابداء الرأي والمشورة التي قد يأخذ بها الرئيس، وقد لا يأخذ، ويقوم الحزب الفائز في الأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة مما يزيد من قوتها ورسوخها، أما اذا ترافق ذلك مع وجود الأغلبية البرلمانية من حزب الرئيس نفسه فستكون من الأمور التي تزيد من تيسير عمل الحكومة وصانع القرار وباستطاعة رئيس

1 – توفيق بوستي، المرجع نفسه، 46 – 47.

الحكومة تمرير القوانين التي يرغب فيها والتي يرى فيها تحقيق المصلحة العليا للدولة شرط ضمان تأييد الأغلبية البرلمانية وعدم خرق هذه القوانين للدستور، ومن صلاحيات رئيس الحكومة أيضا المشاركة في اعداد القرارات الرئاسية وإصدارها، ويميل دور رئيس الوزراء في صنع السياسة الخارجية إلى أن يكون أقل أهمية في المسائل الأمنية واكثر بروزا في القضايا الاقتصادية، في حين ينعدم دور رئيس الوزراء في الشؤون الخارجية، وتلعب شخصية الفرد الذي يكون بمركز رئيس الحكومة دورا أساسيا في عملية صنع القرار والعمل على اثبات وجوده، واثبات قدرة الحكومة على مواجهة الصعوبات التي تعترض أداء مجلسه.[1]

الفرع الثاني: السلطة التشريعية

وفق دستور روسيا الاتحادية لعام 1993م فإن البرلمان الروسي يتكون من مجلسين هما: مجلس تمثيل الجمهوريات والمقاطعات أو مايسمى بمجلس الفدرالية، والثاني مجلس النواب أو ما يسمى مجلس دوما الدولة، ولا بد لإقرار القوانين من موافقة المجلسين وموافقة رئيس الدولة عليها.

أولا: مجلس الفدرالية (المجلس الأعلى): يضم في عضويته 178 عضوا يمثلون جميع الوحدات الإدارية الأساسية بواقع عضوين لكل وحدة من 89 وحدة مكونة للدولة، أي عضوين لكل من موسكو ولكل واحدة من بقية الجمهوريات والأقاليم المكونة للاتحاد الروسي، فكل منها عضوان يجري تعيينهما من جانب الجمهوريات على أن يكون أحدهما من السلطة التشريعية في الجمهورية أو المقاطعة والآخر من سلطتها التنفيذية، وتنص المادة 95 من الدستور على أن يكون أحد الممثلين معينا من الرئيس، أما الثاني فينتخب من الجمعيات الإقليمية، ويتولى المجلس الأعلى أو مجلس الفدرالية الأمور المتعلقة بالفدرالية ومنها حدود الدولة واستخدام القوات المسلحة خارج روسيا وكذلك الموافقة على اعلان الرئيس

1 – توفيق بوستي، المرجع نفسه، 48.

للأحكام العرفية وحالة الطوارئ في البلاد، وحق قبول ورفض المشـاريع المقدمة من المجلس الأدنى (الدوما).

ثانيا: مجلس الدوما (المجلس الأدنى): يتألف من 450 عضـوا يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات عدلت إلى خمسة، ويتم الانتخاب بنظام القوائم الانتخابية (الحزبية) مع مزجه بالنظام الفردي، حيث ينبغي أن يحصـل الحزب على 7% من الأصـوات للمشـاركة في المجلس، والمجلس مسـؤول عن الموافقة والتعيينات التي يقوم بها الرئيس لكل من الوزراء والبنك المركزي، وهو الجهاز التشـريعي الأسـاسـي الذي يتولى عملية صـنع القوانين، فمقترحات القوانين سـواء من جانب الرئيس أو أعضـاء الدوما تقدم لمجلس الدوما، فإذا ما وافق عليها تمرر إلى مجلس الفدرالية لمراجعتها خلال 5 أيام، فإذا وافق عليها أو لم يتم رفض مشـروع القانون خلال 14 يوما يعتبر مجلس الفدرالية موافقا عليه، ويرسل بعد ذلك لرئيس الجمهورية للموافقة عليه ونشره خلال مدة لل تتجاوز 14 يوما وفي حالة اعتراض الرئيس على مشروع القانون تلزم موافقة ثلثي أعضـاء المجلسـين لتمريره، ويعد الجهاز التشـريعي الأسـاس الذي يتولى عملية صـنع الثقوانين، اذ أن مقترحات القوانين التي تقدم من قبل الرئيس او من أعضـاء الدوما تقدم للمجلس فإذا ما وافق عليها تمرر إلى تمرر مجلس الفدرالية لمراجعتها خلال حمسـة أيام يتم خلالها الموافقة أو الرفض، ويتمثل دور السـلطة التشـريعية في صـنع القرار بالمصادقة على مشاريع القوانين والمصادقة على قضايا السياسة الخارجية التي يتبناها الرئيس فضـلا عن دور رئيس البرلمان بمجلسـيه في اجتماعات مجلس الأمن القومي وخلية الأزمة التي يتم فيها اعتماد مبدأ المناقشـات من أجل الوصـول إلى قرارات مهمة يمكن من خلالها التعامل مع المتغيرات والظواهر الدولية، كما أن دور ودرجة تأثير السـلطة التشـرعية دورا رقابيا أكبر في صـنع السـياسـة الخارجية على اعتبار أنه يقوم على أسـاس الفصـل بين السـلطتين واعتماد مبدأ الموازنة والرقابة، وعلى الرغم من دذلك تتمتع السـلطة التشـريعية باختصاصات مستقلة في مجال صنع السياسة الخارجية.

ان دور السلطة التشريعية وفقا للدستور في عملية صنع السياسة الخارجية الروسية محدود، كما أن البرلمانيون باتو يدركون ضـعف تأثير المؤسـسـة التشـريعية وضـعف صـلاحياتهم في هذا المجال مقارنة مع السـلطة التنفيذية، أما مجلس الاتحاد فهو بمثتبة حاجز بين الرئيس

ومجلس الدوما عن طريق تعيين سياسيين ثانويين يؤدي بمرور الوقت الى منع تعزيز استبدادية الرئيس، كما أنه منذ انشاء الجمعية الاتحادية من مجلسيها في عام 1993 اتسمت العلاقة بين المجلسين بالصراع المستمر على السلطة، حيث سعى كل منهما إلى تعزيز قوته الذالتية على حساب الآخر، وذلك يعود بشكل كبير إلى عدم قدرة الأحزاب السياسية التي يتشكل منها مجلس الدوما على تنظيم تحالفات لمعارضة الرئيس، ومن تم التأثير على عملية صنع القرارات الداخلية والخارجية، بيد أن هذا لا يعني ان الرئيس في روسيا لا يواجه معارضة، غير أنه يمكن وصف تلك المعارضة بغير المؤثرة، خاصة وأن انتخابات مجلس الدوما أنتجت نفس الأحزاب الموجودة سلفا في البرلمان، مما تعثر على الأحزاب الصغيرة المعارضة للحكومة أن تقدم نفسها كبديل عن الأحزاب والتكتلات المكونة للمجلس وهذه الأحزاب، وذلك بعد التغييرات التي أدخلها الرئيس بوتين والتي منع بموجبها المرشحون المستقلون والأحزاب الصغيرة من دخول البرلمان، وأخضعت الأقاليم للسلطة المركزية التي يسيطر عليها الرئيس.

ثالثا: وزارة الشؤون الخارجية:

وزير الخارجية في روسيا يتم اختياره من قبل الرئيس وبموافقة مجلس الدوما اعتمادا على مدى قربه من الرئيس أو كونه من أصحاب الخبرة والكفاءة بمجريات الأمور الدولية، فضلا عن ضرورة امتلاكه للمؤهلات التي تجعل منه قادرا على إدارة الشؤون الخارجية لدولته بالشكل الذي يعزز مركزها في المحيط الدولي، ويتمثل عمل الوزارة في روسيا على تطوير الاستراتيجية العامة للاتحاد بمساعدة التنظيم الوزراي من وزراء وبقية الأجهزة التنفيذية للقيام بواجباتها بشكل أفضل، من خلال تقديم المقترحات إلى رئيس الاتحاد الروسي والمشاركة في مناقشات مجلس الأمن القومي الذي يعد من أهم أولوياته معالجة المشاكل العالمية، كما أشار إلى ذلك الرئيس الروسي بوتين في احدى تصريحاته بقوله: "أن روسيا ستواصل ممارسة سياسية بناءة فاعلة في الشؤون الدولية، كما ستعزز مكانتها وثقلها وسمعتها في العالم"، وتتبع وزارة الخارجية رئيس الدولة الروسي في قراراته، ورغم كل الجهود التي تبدل للارتقاء بالسياسة الخارجية الروسية، ومن أهم اختصاصات وزارة الخارجية:

1. العمل على انشاء نظام مستقر للعلاقات الدولية القائمة على مبادئ الاحترام والمساواة والتعاون المتبادل المنفعة فضلا عن قواعد القانون الدولي.
2. تعزيز الأساس القانوني للعلاقات الدولية لضمان التعاون السلمي بين الدول.
3. التقليل من دور عامل القوة في العلاقات الدولية مع تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والإقليمي.
4. التعاون الدولي في المجال الاقتصادي والبيئي ومجال حقوق الانسان
5. تطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

رابعا: الاستخبارات (جهاز الخدمة الخارجية SVR):

K.G.B وهي اختصار Komitet Gosudarstvennoye Bezopastnosti وهو جهاز المخابرات الروسي سابقا تأسس في 20 ديسمبر 1917 برئاسة فليكي درز سنكسكاى و إشراف الرئيس فلاديمير لينين وتفكك وانتهى في 6 نوفمبر 1991 بعد محاولة رئيس كي.جي.بي بمحاولة اغتيال الرئيس السوفييتي (ميخائيل جورباتشوف) وفي 23 أوت 1991 تم القبض على رئيس الجهاز وحل محله الجنرال "فاديم باكتين" والذي تم تكليفه بحل الجهاز نهائيا، لقد حل جهاز **SVR** هو المسؤول عن أنشطة المخابرات الروسية والتجسس خارج الاتحاد الروسي وبالرغم من أهمية الاستخبارات العلمية "التقنية" فقد كان من ضمن أولويات الجهاز ممارسة الاستخبارات السياسية بمعنى الحصول على معلومات حول نوايا الدول الأخرى، وتم تغيير الاهتمامات في مهام المخابرات ليتم العمل على تدعيم الاتجاه التحليلي في عمل الجهاز، ومن تم قياس أثر ذلك على نوعية المواد المرسلة إلى قيادة الدولة، بحيث انعكس الجانب التحليلي لنشاط المخابرات على تركيبة بنيتها الداخلية باستحداث جهاز الأمن الفدرالي FSK، والذي صار يبحث في القضايا الهامة كانتشار السلاح النووي، مكافحة عمليات الاستخبارات الأجنبية (التجسس)، محاربة الجريمة، وقمع المحاولات الانفصالية بالتعاون مع جهاز المخابرات الخارجية، حيث يتم التنسيق الوثيق بينهما في مجال تبادل المعلومات مما يسمح بإيصال وجهة نظر هذه الأجهزة إلى القيادة وصناع القرار للمساعدة في صنع وتشكيل السياسة الخارجية.

وفي إطار سياسات الإصلاح التي اتبعها الرئيس بوتين وضع كلا الجهازين السابقين تحت سيطرة الرئيس، كما منح الصلاحيات التالية:

1. إدارة الاستخبارات واتخاذ التدابير كافة لضمان نظام أمني فعال لروسيا.
2. مهمة التجسس العلمي والتكنولوجي والاستخباراتي وتوفير الأمن الشخصي لموظفي الدولة وأسرهم.
3. اجراء عمليات مشتركة مع أجهزة الأمن المختلفة.
4. مشاركة الاستخبارات الروسية في السياسة الخارجية
5. العمل في المجال القانوني مما يمنحها ضمانات وحقوق معينة

خامسا: مجلس الأمن القومي الروسي

المجلس عبارة عن هيئة سياسية ذات أهمية استراتيجية لها دور كبير في تشكيل السياسات الداخلية والخارجية، وهو مؤسسة دستورية ذات مركز استشاري لوضع المقترحات التي يتم النظر فيها من قبل الرئيس فيما يخص المسائل الأمنية، ولقد حظي المجلس بأهمية كبيرة في بدايته لدوره في الدولة، وكونه تشكل وفق مبدأ جديد يعمل على إزاحة محور السلطة الاتحادية باتجاه دوائر الدولة، كما يتكون المجلس بناءا على مرسوم صادر عن رئيس الدولة الروسية، ويخضع بشكل مباشر لرئيس الاتحاد الروسي، ويتراس الرئيس شخصيا اجتماعات تالمجلس، ويتعاون المجلس مع غيره من الإدارات والمؤسسات الرسمية ذات الصلة وبدرجات متفاوتة من التفاعل وتبادل المعلومات، فضلا عن ذلك يضم المجلس في تشكيلته كل من رئيس الحكومة، رئيس ديوان الرئاسة الروسي، كما يشارك سكرتير مجلس الأمن الروسي، رئيس مجلس الفدرالية، ورئيس مجلس الدوما الروسي، وكل من وزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير الخارجية ومدير هيئة الأمن الفدرالي ومدير هيئة الاستخبارات الخارجية.

وهذا، ويعد مجلس الأمن القومي قناة هامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمصالح الروسية وخاصة الداخلية، وبحكم دوره الرسمي فان له تأثير وان كان محدودا على صنع السياسة الخارجية إلى جانب انتفاء صفة هيئة مساهمة بصنع القرار واختيار البدائل المناسبة لاتخاذ القرار السياسي بيد الرئيس وهذا هو واقع الحال في روسيا منذ وضع دستور 1993.

سادسا: وزارة الدفاع: تمتلك روسيا القدرات العسكرية بقسميها الرئيسين التقليدي المتمثل في أسلحة الجيوش من دبابات، مدافع، سفن، طائرات، وصواريخ مضادة للدبابات والسفن والطائرات، وفوق التقليدية والمتمثلة في الأسلحة الاستراتيجية كالصواريخ الباليستية والقنابل النووية وأسلحة الدمار الشامل، غير أن تعرض هذه المؤسسة للتفكك، دفع العديد من القوى لتجاذبها حتى لجأ عدد كبير من قادته وضباطه إلى الاستقالة لعدم دفع الرواتب والتي وإن دفعت فهي لا تكفي لسد الحاجات المعيشية لعائلات هذه الفئة من الشعب.

هذا وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة إلا أن النظام الدولي لا يزال ثنائي القطبية في المجال العسكري لأن الترسانات الاستراتيجية الأمريكية والروسية تتجاوز أكبر ثلاث قوى نووية في العالم وهي الصين وفرنسا والمملكة المتحدة، لذلك فإن روسيا تولي أهمية كبرى للحفاظ على هذه المكانة الموروثة بغية تحقيق هدف الحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعزيزا لذلك فقد تم إطلاق مشروع الإصلاح العسكري في خريف عام 2008 حيث استغلت روسيا تورط الولايات المتحدة وحلف الناتو في حربين لا يمكن الانتصار فيهما، لإعادة هيكلة واستبدال ترسانة كاملة من الأسلحة السوفييتية الشيخوخة، ورغم تضرر اقتصادها من الأزمة المالية إلا أنها مضت قدما في تحقيق هذا المشروع، كما أنها تسعى إلى تحويل جيشها المقدر ب 1.2 مليون جندي (مقابل 2.7 مليون في 1991) في ظرف عشر سنوات إلى جيش محترف مشكل فقط من ستمائة ألف عسكري، حيث تجري تجربة الاحتراف على الوحدة السادسة والسبعين، وحسب الأرقام فإن 3% من هؤلاء تابعوا دراسات عليا و37% منهم تلقوا دراسات تقنية.

هذا ولازالت المؤسسة العسكرية في روسيا تملك تاثير على صناعة القرار الروسي خصوصا في إطار القرارات التي يتخذها الرئيس فيما يخص هذه المؤسسة، وفي نوعية العلاقات التي يسعى صانع القرار إلى تطويرها، بينما ينظر صانع القرار إلى مسألة صادرات السلاح وتطور المؤسسة العسكرية كعامل مهم لتحقيق الأهداف السياسية على الساحة الدولية واستعادة الدور الروسي، وبالتالي توسيع قاعدة الحلفاء المؤيدين لها ولسياساتها الدولية، كما سعى النظام السياسي الروسي إلى توسيع مبيعات السلاح الروسي جغرافيا لما

فيه مصلحة كبرى لسياسة روسيا الخارجية، وقد أسفرت هذه السياسة عن بلوغ صادرات روسيا من السلاح للعام 2012م إلى نحو 15 مليار دولار مسجلة ارتفاعا وصل إلى ما يزيد عن عشر مرات عن مستواها الأدنى في عام 1994، واحتلال روسيا وفقا لمعطيات 2012 المرتبة الثانية عالميا على صعيد القوة العسكرية الإجمالية، وامتلاكها 11 ألف رأس نووي من تالنوعين التكتيكي والاستراتيجي، مقابل 8500 رأس للولايات المتحدة الأمريكية ويبلغ عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية والتكتيكية حول العالم حوالي 20 ألف رأس، ووقد سعت القيادة الروسية لتحقيق درجة من الاستقارا في المؤسسة العسكرية عبر الخطوات الآتية:

1. البدء بإصلاحات جذرية لتطوير المؤسسة العسكرية والتخطيط العسكري.
2. سياسة التجنيد في القوات المسلحة لكسب الفئات العمرية الصغيرة ومحاولة تقديم احتياطي جيش محترف يماثل النماذج الغربية.
3. توفير الميزانية المالية بتخصيص مبالغ ضخمة للإنفاق على الدفاع تتضمن زيادة الرواتب العسكرية وشراء الأسلحة للأعوام 2012- 2014م.

ان جملة الإصلاحات الجذرية لهذه المؤسسة، ومضمون العقيدة العسكرية الروسية له من الدلالات التي تتعلق بصانع القرار السياسي الروسي ومساعيه لتثبيت سلطته الداخلية ومنظوره لمكانة روسيا والتوجهات العامة لسياستها الخارجية والدفاعية حتى عام 2020.[1]

المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية (المؤسسات غير الرسمية)

الفرع الأول: الأحزاب السياسية

تتطلع الأحزاب السياسية أساسا للوصول إلى السلطة السياسية وإدارتها في بلدانها بوصفها تنظيمات تستند إلى السلطة السياسية وإدارتها في بلدانها بوصفها تنظيمات تستند إلى قواعد جماهيرية متباينة من حيث الاتساع، وذلك خدمة لأيديولوجية معينة تعتنقها،

1 -توفيق بوستي، مرجع سابق، ص54.

وفضـلا عن وظائفها الداخلية تنجز الأحزاب السـياسـية وظيفة سـياسـية خارجية، تتمثل في صنع السياسة الخارجية بصورة مباشرة أوالاسهام في عملية اعدادها أو التصدي لها، وتتوقف طبيعة كل من هذه الممارسـات على مدى تحمل الأحزاب السـياسـية مسـؤولة صـنع القرار السياسي الخارجي، ومدى اقترابها منها أو ابتعادها عنها.

وفيما يخص الأحزاب السياسية الروسية، فقد بدأت إرهاصات التعددية الحزبية في روسيا عام 1989، بعد تعرض قيادات الحزب الشيوعي لضغوط كثيفة لأجل إتاحة المزيد من حرية التعبير. أين وافقت اللجنة المركزية للحزب الشـــيوعي في فيفري 3990 على الدســـتور، وخاصة المادة(5) من دستور 1997، التي نصت على أن الحزب الشيوعي هو القوة القائدة للمجتمع السـوفييتي ولكل أجهزة الدولة والمؤسـسـات العامة، وعدلت هذه المادة مع المادة (07) في مارس 1990 حيث أشـارت إلى الأحزاب السـياسـية، ولكن دون الحديث عن امتيازات للحزب الشيوعي، وفي أكتوبر من العام نفسه صدر قانون جديد يحدد قواعد تكوين الأحزاب، وبعد ذلك تكونت في روسـيا عدة أحزاب سـياسـية، نشـطت في الوسـط السـياسـي الروسي، وأهمها:

1. **حزب الوحدة (روسـيا الموحدة):** وهو حزب الرئيس فلاديمير بوتين، تأسـس هذا الحزب قبل ثلاثة اشـهر من الانتخابات التشـريعية التي جرت في ديسـمبر 1999، ويؤكد على ضـرورة حفظ القيم والممارســات الإيجابية المطلوبة وحمايتها لدفع المجتمع الروســي إلى الأمام، وتحقيق إمكانات تقدمه، كما صـاغ حزب الوحدة ايديولوجيته على أسـاس قيم الحرية الفردية للمواطن والعدالة الاجتماعية، والعمل على أســاس المســؤولية الحقوقية التي تعني القبول الإيجابي بالحقوق في ظل تنفيذ جماهير الحزب مســؤولياتها الوطنية العالية تجاه المحتمع والدولة.
2. **الحزب الشيوعي الروسـي:** ظهر الحزب الشيوعي الروسـي بزعامة جينادي زيجانوف خلال وجود الاتحاد السوفييتي السابق، وبعد تفككه سعى الحزب لإحياء المكانة الوجود السوفييتي القديم وتعظيم مقومات القوة الشـــاملة للدولة، بما يحمله ذلك من إمكانيات إعادة ترتيب العلاقات الدولية والنظام العالمي والاتجاه نحو توازن قوى جديد، كما ركز الحزب في برنامجه على ضـرورة استعادة وضـع روسـيا الدولي، وانتهاج استراتيجية تحافظ من خلالها

روسـيا على مصـالحها القومية العليا، وفي الوقت نفسـه تحترم مصـالح الجميع والاتفاقيات الدولية.

3. **الرأي العام ووسـائل الاعلام:** ان كل نظام سـياسـي مهما كانت طبيعته وشـكله يسـتند إلى الرأي العام، غير أن بعض النظم السياسية تسعى للتعرف الى اتجاهات الرأي العام وتراقب تحولاته وتستوجبه عندما تصنع خططها وسياستها وتتخذ قرارتها، أما البعض الآخر فيحاول أن يصـوغ اتجاهات الرأي العام بشكل ينسـجم مع الأهداف التي يسـعى إلى تحقيقها، فالرأي العام قوة لا يستهان بها في كل نظام سياسي.

ومن هذا المنطلق تسـعى جماعات الضـغط بدورها للتأثير في الرأي العام لاتخاذ مواقف تضـغظ على السلطة السياسية باتجاه يخدم مصالحها، أو ييسر مشروعاتها وأهدافها من دون معارضـة من طرف الحكومة المركزية، بالنظر لأن الرأي العام إذا تحرك فإن الحكومة سوف تشعر بأنها مجبرة على التصرف بما ينسجم مع المصالح التي هي موضوع القضية.

هذا وتبلور الرأي العام في روسـيا على أثر دسـتور 1993 ليكفل لكل المواطنين التمتع بالحقوق والحريات الأسـاسـية حيث أفرد الفصـل الثاني منه (المواد 17 – 64) ل"حقوق وحريات الانسـان والمواطن" بما فيها حق الحياة، الحرية، حرية التجمع، حرية الانتقال والإقامة،...وهكذا ولأول مرة في روسيا بدأ بتبلور رأي عام يأخذه صـانع القرار في الحسـبان عند اتخاذ القرارات، وبدأ الاهتمام باستطلاعات الرأي العام التي عادة ما تنشر استطلاعاتها على نطاق واسع في الأزفيستيا والبرافدا والأوجونيك وغيرها من الصحف والمجلات الروسية، غير أن الدور الذي يلعبه الرأي العام في روسـيا نسـبي، بحيث تزيد القوة التأثيرية له بشـكل جلي وواضـح في أوقات الانتخابات، فيزداد الاهتمام به من جانب صـانعي القرار وقد يتم الاستجابة لبعض مطالب الشارع الروسي، ولكن بشكل محدود وفقا للخطوط العامة للسياسة الداخلية والخارجية للدولة خصـوصـا في ظل تردي مسـتويات المعيشـة، وتدهور الأوضـاع الاقتصادية للمواطن الروسي وانشغاله بحياته اليومية.

أما بالنسبة لوسائل الاعلام فقد حصلت الصحافة الروسية على قدر من الحرية بعد اصدار البرلمان الروسـي في عام 1993 قانونا للصـحافة كفل فيه الحماية والعمل بحرية، غير أنه

من الناحية العملية، مازالت وسائل الاعلام في روسيا وخاصة الصحافة الروسية تعاني العديد من القيود، فنظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية، تعتمد الكثير من الصحف والمجلات في روسيا على الدعم الحكومي، وهو ما يفقدها جزءا كبيرا من استقلاليتها، كما أن آليات السوق امتدت إلى الصحافة فتم بيع أسهم الكثير من الصحف إلى رجال المال والشركات الكبرى التي بدأت تتدخل في سياسة هذه الصحف وتوجهاتها السياسية، وعلى الرغم من تمتع وسائل الاعلام الروسية بحرية أكبر من ذي قبل فإن معظم وسائل الاعلام مازالت جزءا لا يتجزأ من المؤسسات الرسمية ومازال كثير منها يعتمد على الإعانات المالية الرسمية، إذ أنها تفتقر إلى قاعدة كافية لتمول نفسها عبر الاشتراكات والإعانات المالية الرسمية، اذ أنها تفتقر إلى قاعدة كافية لتمول نفسها عبر الاشتراكات والإعانات، كما عزز الكرملين من سيطرته على شبكات التلفزيون الرئيسية في البلاد

الكنيسة: أصبحت الكنيسة الأرثوذكسية بشكل تدريجي أداة سياسية بيد القاصرة في القرن السابع عشر، بعد أن استخدموها في جذب التأييد الشعبي لهم، ولتوسعاتهم خارج الأراضي الروسية تحت اسم "روسيا المقدسة"، بينما تبني دستور عام 1993 مبدأ الفصل بين الدين والدولة، بحيث نص في "المادة 65 على أن روسيا دولة علمانية ورغم أن الدستور بم يحدد دينا رسميا للدولة إلا أن روسيا تعتبر تفسها دولة مسيحية أرثوذكسية"، فمن ناحية بدأت الكنيسة باستعادة دورها الروحي للمدة مابين عامي 1987 – 1992، حيث أعيد فتح حوالي 6000كنيسة أرثوذكسية، وتحظى الكنيسة الأرثوذكسية بدعم ومساندة الشعب الروسي إذ أن 71% من الروس يعتبرون أنفسهم أعضاء في الكنيسة الأرثوذكسية، كما يبدو أن الأهمية التي يشكلها مستقبل الكنيسة الروسية مرتبط بالكيفية التي يتعاطى بها السياسيون الروس مع الدين والمؤسسة الدينية التي تعتبر في اعتقادهم جزء من التقليد الوطني الروسي، وتشير الدراسات الاستقصائية من مركز عموم روسيا لدراسة الرأي العام (vtsiom) أن عدد الروس الذين يعتقدون أن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية بدأت تأخذ دورها كعامل مؤثر في سياسة روسيا الخارجية قد سجلوا أن نسبة 50% من المشاركين مقارنة مع 44% في عام 2010.

وبالنظر لهشاشة وعدم استقرار الوضع السياسي الداخلي لروسيا الاتحادية، بدأت الكنيسة باستعادة وتوثيق علاقاتها مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة كالجماعات الأكاديمية

والمنتدبات الثقافية والأحزاب والهيئات السياسية، غير أنها باركت الجهود التي تدعو إلى توحيد الأجندات والمصالح السياسية المختلفة في ظل التعايش بين القومية الأرثوذكسية والهوية الثقافية، وفي سبيل تعزيز وزيادة نفوها السياسي في روسيا عبر اتباع خطوات تشمل تنظيم فصول اتحادية للثقافة الأرثوذكسية والهوية الثقافية، وفي سبيل تعزيز وزيادة نفوذها السياسي في روسيا عبر اتباع خطوات تشمل تنظيم فصول اتحادية للثقافة الأرثوذكسية على جميع مستويات التعليم العام في الاتحاد والعمل على دفع العديد من القساوسة للدخول في الجيش الروسي، وتعبر هذه الخطوات عن سعي الكنيسة للتأثير على صانع القرار السياسي الروسي لتصبح بذلك من مصادر الشرعية السياسية في روسيا، كما تشكلت بعض الحركات المسيحية التي تنشط في المجال السياسي، تحت زعامة الأب غليب ياكونين وبعض القساوسة اليبراليين، وفي عام 1992 اشترك بعض القساوسة في تجميع ضم القوى المحافظة والقومية التي طالبت الرئيس يلتسين باتخاذ إجراءات اكثر صرامة لحماية حدود روسيا وحماية الروس المقيمين خارجها.

قامت الكنيسة وتحت زعامة "كيريل الأول" منذ عام 2009، وأثناء عهد الرئيس الأسبق ديمتري ميدفيدف بتأسيس نظام قساوسة اتحادي في الجيش الروسي، بخلاف موقف قائد الكنيسة السابق ألكسي الثاني الذي منع على القساوسة الدخول في أي حزب سياسي أو التنافس في النتخابات، والذي أشار إلى أن الكنيسة لن تمنح مباركتها لأي حزب سياسي بموجب القرار الذي أصدره عام 1997 وسعى إلى إظهار حيادية الكنيسة. وهو الأمر الذي دفع الكنيسة رفقة وزارة الخارجية لتحقيق أهداف سياسة الدولة الخارجية، وهو ما أعطى الكنيسة والقيم الدينية دورا أكبر في النظام الدولي، وأشر على انهيار المبدأ الدستوري للعلمانية للاتحاد الروسي والذي أصبح مؤشرا لاتساع الفجوة بين النص الدستوري والممارسة الفعلية للسياسة.

4. الدور اليهودي

ان التأثير اليهودي يعد تأثيرا كبيرا نسبيا في روسيا، حيث يسيطر اليهود على ما نسبته 90%من وسائل الاعلام في روسيا حيث يسيطر اللوبي اليهودي على القناة الأولى الرئيسية

في التلفزيون الروســـي وعلى عدد كبير من دور النشـــر والدوريات الروســـية، وتقوم هذه المؤسسات الإعلامية على نشر بعض التقارير الإعلامية وشحن الرأي العام الروسي للتأثير على ســياســة روســيا الخارجية مع الأطراف الدولية في ظل الســعي لدعم وتوثيق العلاقات الروسية – الإسرائيلية، ولا سيما مع وجود حوالي مليون يهودي من أصول روسية وسوفييتية في إسـرائيل، وهو ما جعل بوتين يصـف إسـرائيل بأنها احدى الدول المتحدثة بالروسـية التي تستحق الاعتناء الحضاري. [1]

[1] –توفيق بوستي، المرجع نفسه، 61.

المطلب الثالث: تأثير السياسة الداخلية الروسية على السياسة الخارجية

الفرع الأول: في فترة حكم يلتسن

شـهدت روسـيا الاتحادية تحولات جذرية منذ بداية التسـعينات، على صـعيد مقومات القوة الشاملة، بما يشمله ذلك من التماسك السياسي الداخلي والقدرة العسكرية والأداء الاقتصادي والمكانة الدولية. وكانت هذه التحولات من الكثافة والتسارع بصورة يندر حدوثها في العلاقات الدولية الحديثة. ففي اعقاب انهيار الاتحاد السـوفييت، ورثت روسـيا الاتحادية أغلب التركة السوفياتية، ولكنها عانت من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية حادة. ومما زاد من حدة هذه الأزمات تلك الاختلالات التي شـايت أداء نظام الرئيس بوريس يلتسـين، التي اتسـمت بارتباك سياسي كبير وهيمنة أقلية محدودة واسعة الثراء على شؤون السياسة والاقتصاد في آن واحد، بالإضافة إلى انفلات المشكلات الإثنية وتفشي الفساد والجريمة المنظمة.

فعلى المستوى السياسي للأزمة التي عاشتها روسيا قد كانت عنصر أساسي في تفاقم هذه الأزمة داخليا وخارجيا بدل العمل على وضع حد لها. [1]

بعد حل الحزب الشـــيوعي الحاكم وإعلان موت الاتحاج السـوفياتي والرغبة بالانتقال إلى اقتصاد السوق، كان يجب إيجاد الطريقة الأفضل لتحقيق هذا التحول الجذري الكبير. لذا فقد تبنى يلتســين ورئيس وزرائه، "إيغور غيرار" ابتداء من مطلع العام 1992، برنامج "العلاج بالصـدمة" الذي يتضـمن إبعاد الدولة كليا عن السـاحة الاقتصـادية لصـالح القطاع الخاص عبر مجموعة إجراءات منها التحرير الكامل والسريع للأسعار والخصخصة على نطاق واسع وتحرير التجارة الخارجية وإغراء الرسـاميل والاسـتثمارات الأجنبية...، لتدخل روسـيا مرحلة جديدة منذ 1991، انتهج فيها الرئيس الجديد يلتســين النهج الديمقراطي بالمفهوم الغربي واقتصـاد السـوق كمحاولة للخروج من تبعات انهيار الاتحاد السـوفييتي عل مسـتوى اختلال التركيبة السياسية والاقتصادية في هذه المرحلة الانتقالية الحساسة، ليعلن عن تبني ما سماه بخطة العلاج بالصـدمة للبدء في الإصـلاحات من نقطة الصـفر في المجال الاقتصـادي

1 –إبراهيم بولمكاحل، المرجع نفسه، 128.

ونظام الدولة منذ 1992. وتتضمن هذه الخطة بعدا سياسيا يقضي بضرورة التحاق روسيا بالمعسكر الغربي المنتصر في الحرب الباردة كخطوة ضرورية للخروج من مخلفات الأزمة الاقتصادية والظروف المتدهورة التي تعيشها روسيا في تلك المرحلة الانتقالية، لذا تضمنت خطة العلاج بالصدمة العمل على تطبيق النموذج الغربي الراسمالي والإسراع في تطبيقه دفعة واحدة دون تدرج، ويظهر على هذا المستوى أن يلتسن كان نتاج النخبة السياسية الروسية التي تستند على المدرسة الليبرالية ذات التوجه الأورواطلنطي، وشكل هذا عاملا حاسما في تطبيق سياسات داخلية وخارجية تتناسب والنموذج الغربي الليبرالي.

لذا فقد أعلن يلتسين انتهاء عهد التقدم بخطوات صغيرة، وأكد لابد من قفزة كبيرة في مجال الإصلاح الاقتصادي موضحا تفاقم الأزمة الغذائية وانهيار النظام المالي وانفلات الأسعار ومؤكدا ان حوالي 55%من العائلات الروسية أصبحت تعيش تحت خط الفقر، وان الإنتاج قد تدهور في روسيا خلال الشهر التسعة الأولى من عام 1991 بمعدل بلغ نحو ضعف معدل الانخفاض في الاتحاد السوفييتي السابق، ومؤكدا على ضرورة التعلم من الحضارة العالمية، وهو ما صد به الرأسمالية الغربية لذا فقد طرح يلتسين برنامج إصلاحي اقتصادي جذري ينتقل من محاولة إعادة الاشتراكية إلى إقامة بناء جديد رأسمالي التوجه.[1]

يؤكد دارسوا السياسة الخارجية الروسية ان الوضع الداخلي في روسيا قد انعكس بلا شك على هذا النحو يمكن القول بأن كافة ملامح ضعف السياسة الخارجية كانت انعكاسا للأوضاع المتأزمة اقتصاديا وسياسيا داخل المجتمع والدولة الروسية وفيما يلي يمكننا تحديد أهم التوجهات العامة لسياسة روسيا الاتحادية نحو الاتحاد الأوروبي تحت رئاسة بوريس يلتسين.

في ظل الفوضى التي سادت عالم مابعد الحرب الباردة ركزت الدبلوماسية مع يلتسين على البعد الأوروبي، وذلك من خلال التطلع إلى المشاركة المميزة في إقامة أمن أوروبي أكثر شمولية من الذي قسم القارة إلى كتلتين متصارعتين في مرحلة الحرب الباردة.

1 -إبراهيم بولمكاحل، المرجع نفسه، 129.

وعلى هذا الأساس أعلن يلتسين عشية توليه الرئاسة في روسيا الاتحاجية أن بلاده سوف تتبع سياسة خارجية متحررة من القيود الإيديولوجية، وانها سوف تبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب إعادة بناء روسيا. وفي إطار هذه السياسة اتجهت روسيا للتحالف مع الغرب باعتبار روسيا جزء من أوروبا ويجب عليها الاتحاق بالمعسكر الغربي المتطور للخروج من أزماتها الداخلية ودخول مرحلة جديجة من التطور المشروط بضرورة الاندماج مع الغرب.

فمنذ عام 1992 وعلى مدى عامين تقريبا، أبدت السياسة الخارجية الروسية توافقا واستجابة مع المواقف الغربية، وهو التوافق الذي تبناه ونفذه أبرز ممثلي هذا الاتجاه وزير الخارجية الليبرالي "لندريه كوزريف" بدعم من يلتسين، إذ أنه بنى دعوته على أسس عملية وفلسفية معتبرا أن السياسة الخارجية الروسية يجب أن تدعم التحول السياسي والاقتصادي الداخلي، وأن تساعد في تلبية احتياجات روسيا اليائسة من المساعدات الاقتصادية، الأمر الذي اعتبره لا يتوفر إلا في الديمقراطيات الغربية المتقدمة.

وفلسفيا استعاد كوزيف مقولة الكاتب الروسي في القرن 19 "ألكسندر بوشكين" وهي ان الكراهية المعلنة للغرب هي كراهية لمجمل التطور البشري، وعلى أساس هذا التصور وصمم كوزيف وأدار سياسات روسيا الخارجية وبتصميم على إزالة كل آثار الحرب الباردة وإقناع الغرب بأن روسيا يمكن الاعتماد عليها ويوثق يها كشريك حقيقي.

انطلق هذا التوجه بزعامة كوزيريف من أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الأطلنطي، باعتبار أن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصاديا، وهنا يظهر كيف ان أوضاع روسيا الداخلية المتردية دفعتها إلى الاعتقاد بضرورة إتباع سياسة خارجية موالية للغرب لجلب المساعدات الكافية لتحقيق النمو الداخلي، مما جعلها سياسة خارجية ضعيفة بشكل كبير أمام المواقف الغربية، لهذا يرى أنصار هذا التوجه ضرورة الانطلاق بأسرع قوة في طريق الاندماج غير المشروط مع العالم الأوروبي الأطلنطي، لأنه وحده العالم القادر على إخراج روسيا من محنتها، كما أن مثل هذا الاندماج من شأنه إضعاف احتمالات عودة الشيوعية إلى روسيا

من ناحية ثانية. كما اتبعت روسيا سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقي دول الكومنولث المستقلة إلا بما يحفظ مصالح روسيا الحيوية.[1]

الفرع الثاني: في فترة حكم بوتين بوتين

منذ وصول فلاديمير بوتين إلى الرئاسة عام 2000، وقيامه بدور أساسي في استعادة دور الدولة وهيبتها وتقليل مساحة سيطرة القطاع الخاص على الكثير من الموارد، شهدت روسيا تحسنا اقتصاديا متناميا، وكان للنمو الاقتصادي الذي حققته بمعدلات عالية أثره في دفع الطموحات الروسية إلى استعادة موقع البلد باعتباره قوة عظمى في النظام الدولي الجديد. والتعامل مه الاتحاد الأوروبي وباقي القوى الدولية الأخرى من منطق الندية والمساواة ومنافسة وليس الخضوع والتبعية.

على إثر التحولات الداخلية التي صاحبت قدوم بوتين للسلطة كان هناك أيضا تغيير في السياة الخارجية لروسيا والأجهزة والعوامل المؤثرؤة في صياغتها، فقد كانت الأجهزة المختلفة مثل: البرلمان الرئيس وزارة الخارجية ليس لديها أدوار محددة وفق مبدأ التخصص. بيد أنه منذ وصول بوتين إلى سدة الحكم، رفعت لك الغموض مابين تلك الجهزة الى حد كبير واتضح أن بوتين بسلطته جعل نفسه الأطراف أهمية في صنع السياسة الخارجية. دون ان يسمح لباقي القوى المختلفة في استغلال خقل السياسة الخارجية لتمرير برامج وخطط تعكس مصالحهم الذاتية، وبهذا جعل عملية تسييس السياسة الخارجية تنتمي إلى الماضي في عهد يلتسين، بوتين صنع بنفسه السياسة الخارجية اكثر من غيره من الأجهزة الحكومية. وهذا ماوضحته " **لو**" بقولها إذا كانت إدارة يلتسين للعلاقات الدولية أظهرت أولوية أجندة التنافس المحلي فوق رؤية الاجماع حول المصلحة الوطنية، فإنه من المناسب اليوم أن يتم "السياسة الخارجية أصبحت حقا رئاسية والتي تعكس خصائص بوتين نفسه".[2]

لم تكن السياسة الخارجية الروسية بمنأى عن الإصلاح الشامل التي كان الرئيس فلاديمير بوتين قد بدأها في مطلع القرن الحالي في إطار سلسلة التحديات الرئيسية التي واجهته مع

---

1 -إبراهيم بولمكاحل، المرجع نفسه، 143.

2 –بوستي توفيق، المرجع نفسه.

أولى سـنوات حكمه، ومن اللافت أن بوتين وعلى الرغم من تركيزه على قضـايا الداخل في مستهل ولايته الأولى التي اضطر فيها إلى التفرغ طويلا لمحاربة الإرهاب في شمال القوقاز وما وراء حدود هذه المنطقة قد أدرك منذ البداية ارتباط السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية التي هي امتداد طبيعي لها، فضلا عن كونها جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الدولة، لذلك فقد شهدت فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين ولادة أول استراتيجية لروسيا فيما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، بعد ما يقرب من عقد من التخبط الروسي والعجز عن بناء أي توجه استراتيجي للدولة في ظل حكم بوريس يلتسين، وكانت الخطوة الأولى في الرؤية الاستراتيجية الروسية الجديدة تبدأ بتحديد المركز العالمي لروسيا، وفق ما تملكه من عناصر قوة، وتنطلق الرؤية الاستراتيجية لبوتين من أن روسيا الاتحادية حاليا لا تملك نفس مقومات القوة العظمى العالمية التي كان يملكها الاتحاد السوفييتي نظرا لغياب البعد الأيديولوجي احد أهم عناصر القوة الناعمة لها، فضلا عن أن تحلل الدولة السوفييتية جاء خصما هائلا من رصيد قوتها، وبناء عليه وفي قناعة بوتين كان لزاما حتى تستعيد روسيا الاتحادية مكانتها العالمية أن تقيم بناءا استراتيجيا متكاملا يربط ما بين التطور الداخلي والتطور الخارجي بقصد الإفلات من قبضة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبر بوتين أن المعوق الرئيسي أمام نهوض روسيا هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على النظام الدولي، وبالتالي فهو يهدف لإقامة نظام متعدد الأقطاب يقوم على توازن قوى متعدد الأطراف، بعد سيطرة مبدأ بريماكوف على السياسة الخارجية الروسية في ظل هيمنة التوجه الأطلنطي بعد كل أزمة كوسوفو وقضية توسع حلف شمال الأطلنطي والأزمة المالية (1997 – 1998) ممهدا الطريق لإدارة بوتين للبحث عن فرص ومجالات لحركة السياسة الخارجية الروسية للتحول من موقف الدفاع وتعتمد سياسة جديدة نشطة وجريئة، ومن ثم تم طرح ثلاث سبل لتحقيق ذلك:

1. تطهير الداخل الروسي من الجيوب الداعمة للو.م.أ
2. خلخلة النظام الدولي بهدف فتح الباب امام ظهور قوى دولية أخرى بحيث تجد الولايات المتحدة الأمريكة نفسها في وضع لا يسمح لها بممارسة هيمنة عالمية متفردة.
3. القفز فوق دول الطوق المحيطة بروسيا والمتحالفة مع الولا.م.أ إلى الفضاء الأوراسي الأرحب وتكوين تحالفات مع الفاعلين الجيوسياسيين على أسس براغماتية.

وبالمقابل، وبغية انتهاج سياسة نشطة تحمي أمنها القوى المتعدد الأطراف، يقوم على الأمن الجماعي والتزام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا الأحلاف.

1. السعي إلى ان تكون روسيا قوة مركزية كبرى لا يمكن تجاهلها في إدارة النظام الدولي وتدبير العلاقات الدولية، وان لم تصل الى مصاف الاتحاد السوفييتي، والاعتراف بمصالحها الاستراتيجية والأمنية في جوارها القريب.
2. اعتماد خيار بناء تفاهمات متعدد الأطراف في وجه مساعي الهيمنة الأمريكية (مجموعة بركس)
3. انتهاج مقاربة براغماتية واقعية ناشطة في مناطق تستطيع روسيا أن تؤدي فيها دور الطرف الأساس، ولها فيها مصالح امنية واقتصادية، كما يمكنها أن تستحدث فيها فرصا او يستحدث لها فيها فرص ومجالات للتحرك، فالحكومة الروسية تتبع مقاربة عامة في السعي إلى مناطق تستطيع فيها مواجهة المصالح الأمريكية، وتعثر فيها على دول تشاركها اهتماماتها. [1]

كما كان أول قرار اتخذه بوتين كرئيس عند مجيئه الى السلطة عام 2000 مراجعة وإعادة تشكيل مفاهيم الأمن القومي والسياسة الخارجية الروسية، وكذلك العقيدة الدفاعية العسكرية لروسيا الاتحادية التي كانت سائدة خلال حقبة يلتسين، وكان الهدف الرئيسي لبوتين من وراء تلك المراجعات الثلاثة هو جماية المصالح الاستراتيجية الروسية خاصة في محيطها الإقليمي، لذلك فقد سعى الى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية، عبر تقديمه عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية في جوان 2000، عرفت باسم مبدأ بوتين، وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وهي فكرة التي سماها بعض الدارسين بان الهداف الداخلية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية، فبدأ في استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، واستعادة مكانة روسيا دوليا وإقليميا، فبعد أن كادت روسيا أن تعلن عن افلاسها كدولة خلال الأزمة الاقتصادية التي واجهتها في اوت 1998 شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش

1 – بوستي توفيق، المرجع نفسه، 108.

الاقتصـادي، ومن ناحية أخرى فإن مبدأ بوتين ركز على تطوير دور روسـيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضـــع لهيمنة قوة عظمى واحدة، بحيث، وعدم الســماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، وقد أضاف مبدا بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية أولها: أنه اذا استمر توسيع حلف الأطلنطي شرقا من روسيا من خلال ضم دول شرق أوروبا، فستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفييتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول، ثانيها ان روسـيا تعارض تظام القطبية الأحادية، ولكنها سـتعمل مع الو.م. أ في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الانسان وغيرها، على الرغم من أن سمعة البلاد كانت في أدنى مستوى لها، ولا يحسب لها الغرب أي حساب، وكانت تناضل للحفاظ على مكانتها الدولية كعضـو دائم في مجلس الأمن دون أن تتمكن من التاثير في أي من الملفات الدولية والإقليمية المطروحة، فضلا عن ذلك سعت روسيا للاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة، والتوصل إلى تسوية عادلة للمشاكل التي تواجه المنطقة، واعتماد البرغماتية والتعاون في العلاقات مع دول الكومنولث المســـتقلة (CIS)، وإضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية والتأكد على ضرورة استرداد روسـيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وحسـب رؤية الرئيس بوتين لا بد من وضـع خطة استراتيجية وعقلانية على نحو يتناسب أكثر مع اتجاهات العالم الجديد.[1]

1 –توفيق بوستي، المرجع نفسه، 110.

خلاصة الفصل الأول

تمتاز الجمهورية الروسية بمجموعة من الخصائص الجغرافية، الاقتصادية، السياسية والبشرية، كما أنها تتواجد في بيئة إقليمية ودولية، تجعلها تندمج في علاقات دبلوماسية وتعاونية، وأحيانا أمنية، لتحقيق جملة من المصالح، والتي من أهمها بسط النفوذ واستعادة المكانة والهيمنة الدولية التي فقدتها بانهيار الاتحاد السوفياتي. لذلك تسعى الدولة الروسية بكل ما تملك من مقومات ومحددات لصياغة سياسة خارجية تمكنها من تحقيق أهدافها السياسية، الاقتصادية والعسكرية.

الفصل الثاني العلاقات الروسية– الأوروبية بعد 2014

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات الروسية – الأوروبية

المبحث الثاني: جذور الأزمة الأوكرانية وتطوّرها

المبحث الثالث: تداعيات العلاقات الروسية– الأوروبية على النظام الدولي

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات الروسية– الأوروبية

مرت العلاقات الروسية مع دول أوروبا بعدة مراحل، وعرفت عدة تغيرات بسبب اختلاف صناع القرار، وظهور ظروف إقليمية ودولية من شأنها التأثير على مسار السياسة الخارجية الروسية تجاه دول العالم، من خلال هذا المبحث تسرد هذه الدراسة البحثية أهم الأحداث التي ميزت العلاقات الروسية– الأوروبية ابتداءا من سنة 1991 بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

المطلب الأول: المرحلة الأولى

شكل البعد الأوروبي محورا أساسيا في الدبلوماسية الروسية في هذه المرحلة، وذلك بسعي روسيا لإقامة أمن أوروبي شامل يسمح بتفادي الصراع الذي ميز العلاقة الروسية– الأوروبية في فترة الحرب الباردة. وأهم ما عزز سعي روسيا في ذلك هو عضوية روسيا الدائمة في مجلس الأمن، والعلاقة الوثيقة لروسيا مع الاتحاد الأوروبي الذي اصبح بمثابة شريك اقتصادي مقرب بعد انتهاء حالة العداء، بالإضافة إلى احتفاظ روسيا بترسانة نووية ومواصلة مسألة السلاح كأهم عنصر في المفاوضات مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على مكانة دولية بارزة، كما أن روسيا لعبت دورا هاما لضمان الاستقرار السياسي والعسكري في قيام رابطة الدول المستقلة منذ عام 1991.

ومع تصاعد الحرب في البوسنة والهرسك بعد تفكك يوغسلافيا ونشوب صراعات بين الصرب والعرقيات الأخرى، أُسفر عن النزعة العرقية التي تحرك السياسة الخارجية الروسية، حيث عزلت روسيا عن الترتيب الأمني الأوروبي الجديد، وأصبحت طرفا في الشراكة من أجل السلام داخل الحلف الغربي إلى غاية سنة 1997 حين وافقت روسيا على هذا الوضع.[1]

المطلب الثاني: المرحلة الثانية

1– بشرى شيبوط، المرجع نفسه، 54.

تبدأ هذه المرحلة من سنة1997 فلم يكن التحرك الروسي في قضية الصرب والأمن الأوروبي سوى الخطوة الأولى في عملية صياغة السياسة الخارجية الروسية، أعقب ذلك تصاعدا في أولويات السياسة الخارجية، وخصوصا بعد الانتخابات التشريعية الأولى سنة 1997 والتي أدت إلى عدة نتائج أهمها:

1. أن اغلبية برلمان الدوما أصبحت للحزب الشيوعي الجديد بزعامة زيجانوف والحزب تاقومي المتطرف بزعامة جيرنوفسكي، وتسعى أفكار الحزبين إلى رفض الأحادية القطبية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية والعمل من أجل عالم متعدد الأقطاب.
2. تزايد المطالب الشعبية بمراعاة المصالح القومية الروسية التي أغفلت في مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد الروسي لصالح اليبرالية، وجسد تعيين ايفغيني بريماكوف، وزيرا للخارجية صعودا لهذا التيار، وخروج روسيا من مرحلة التطبيع مع الغرب على مرحلة جديدة في إعادة ترتيب الأولويات واستمرار عملية هيكلة الاقتصاد الروسي.

عرفت السياسة الخارجية الروسية درجة عالية من الاستقلالية في العديد من القضايا والمواقف الدولية والإقليمية بدء بموقفها المعرض للحرب الأمريكية على العراق وتهديدها باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار يسمح باستخدام القوة ضد العراق، وتوقيع الإعلان الثالث: الفرنسي – الألماني – الروسي ضد الحرب رفضها وقف العمل في مفاعل بوشهر الإيراني إلا بموجب قرار دولي يؤكد تنفيذ ايران لبرنامج نووي سري، وتأكيدها على أن أي معلومات بهذا الحصوص تأتي من واشنطن يجب ان يراجعها خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدقة ويتحقق منها ويؤكد صحتها. وقد انعكست هذه التطورات الداخلية على دوائر التحرك السياسي الخارجي الروسي وذلك من خلال تحديد هذه المناطق على حسب أهمية كل منها.[1]

1– بشرى شيبوط، المرجع نفسه، 54–55.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة

وهي المرحلة التي تزامنت مع وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم، يعد استقالة يلتسن سنة 1999، وتولي بوتين الحكم باعتباره أصبح رئيسا انتقاليا للجمهورية، بعدما كلن رئيسا للوزراء، وهذا ما أعطاه الأفضلية في الانتخابات المقبلة، وفي هذه المرحلة، شهدت روسيا نموا واضحا في اقتصادها، ونتيجة تحسن الاقتصاد الروسي بعد انتعاش أسعار النفط في العالم وكذا فرص احترامها كقوة كبرى في العالم.

بدت السياسة الروسية أكثر وضوحا وصلابة منذ استلام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الحكم، وظهر ذلك من خلال معارضة السياسة الخارجية الروسية لمحولات الهيمنة الأمريكية، وكذا عملها على توسيع قاعدة الشراكة مع أوروبا، وسعيها إلى زيادة الروابط مع دول الكومنولث التي تعتبرها روسيا بمثابة مجال من مجالاتها الحيوية والتي تسعى جاهدة في ترسيخ مكانتها وهيمنتها على هذه المنطقة. وللحفاظ على دورها الإقليمي ومكانتها كدولة كبرى، وضمن المتغيرات التي حصلت في السياسة الخارجية الروسية بعد أن انتهت مرجلة التخبط وبدأت مرحلة الثبات، أخذت روسيا تعارض توسيع حلف الناتو (حلف الشمال الأطلسي)، خصوصا بعدما أصبح يضم دولا كانت ضمن حلفائها في إطار ما كان يعرف بحلف وارسو، أو ضمن الدول التي انتقلت عن الاتحاد السوفياتي، وخصوصا انضمام التشيك وبولندا والمجر سنة1998، وانضمام دول البلطيق سنة2004. كما عارضت الدور المنفرد الذي يقوم به الحلف الأطلسي في يوغسلافيا واعترضت على قصف الحلف ليوغسلافيا سنة1999.[1]

1– بشرى شيبوط، المرجع نفسه، 55–56.

المبحث الثاني: جذور الأزمة الأوكرانية وتطورها

اتسمت العلاقات الروسية – الأوكرانية بقدر كبير من التعقيد خاصة بعد الحرب الباردة،

المطلب الأول: الثورة البرتقالية 2004

تمتد جذور الأزمة الأوكرانية إلى تفكك الاتحاد السوفياتي في تسعينيات القرن الماضي، فقد كانت أوكرانيا تمتلك ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم، لذا سعت كل من روسيا والدول الغربية لنزع السلاح النووي الأوكراني، وبعد مجموعة من الاتفاقيات الدبلوماسية أعادت العاصمة الأوكرانية كييف مئات الرؤوس الحربية النووية إلى روسيا مقابل ضمانات أمنية.

ومع اندلاع الثورة البرتقالية سنة 2004 في أوكرانيا وفي كل من جورجيا وقرغيزيا اعتبرت روسيا ذلك محاولة من الغرب لتغيير النظم الموالية والصديقة لروسيا في منطقة أوراسيا والبلقان وشرق أوروبا عموما، فقد عارض بوتين تولي السلطة في هذه الدول وخاصة أوكرانيا من قبل نخبة موالية للتيار الغربي. وعلى الرغم من أسباب نشوب هذه الثورة هو رفض التبعية الروسية إلا أن روسيا تمكنت من إيصال أحد الموالين لها لسدة الحكم وهو "فيكتور يانوكوفيتش"، الذي رفض في ما بعد بسبب الضغظ والوعود الروسية له، على التوقيع على اتفاقية التعاون والمنطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي الأمر الذي تسبب في اندلاع انتفاضة شعبية كبيرة من قبل غالبية الأوكرانيين الراغبين في الانضمام للاتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الثاني: الصراع التاريخي على القِرَم وأهميتها

الفرع الأول: أزمة شبه جزيرة القرم

في 2014 نفذت روسيا العديد من العمليات العسكرية في الأراضي الأوكرانية، بعد احتجاجات الميدان الأوروبي وعزل الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش، سيطر الجنود الروس

1. أحمد أمين وآخرون، **الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي**(ألمانيا، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2022)، 7.

على مواقع استراتيجية وحيوية في شبه جزيرة القرم، بعد ذلك ضمت روسيا القرم تحت سيادتها، بعد الاستفتاء الذي أجري في القرم، حيث صوت سكان القرم لصالح الانضمام إلى روسيا الاتحادية، بحسب النتائج الرسمية، بعد ذلك تصاعدت مظاهرات الجماعات الانفصالية المؤيدة لروسيا في دونباس، مما أدى إلى حدوث صراع مسلح بين الحكومة الأوكرانية والجماعات الانفصالية المدعومة من روسيا. في شهر أوت، عبرت المدرعات الروسية حدود مونتيسك من عدة مواقع، أعتبر توغل الجيش الروسي مسؤولا عن هزيمة القوات الأوكرانية في بداية سبتمبر.

في نوفمبر 2014، أعلن الجيش الأوكراني عن تحرك مكثف للقوات والمعدات الروسية تجاه المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون في الشرق الأوكراني، وذكرت وكالة أنباء اسوشييتد برس أن 80 مركبة عسكرية مجهولة تتحرك في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، ورصدت وحدة رصد خاصة تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قوافل من الأسلحة الثقيلة والدبابات في الأراضي التي تسيطر عليها جمهورية دونيتسك الشعبية راصدو المنظمة كذلك لاحظوا مركبات تنقل الذخيرة وجثث الجنود عبر الحدود الروسية – الأوكرانية، تحت غطاء مساعدات إنسانية. في أوائل أوت 2015، لاحظت وحدة الرصد تلك، أكثر من 21 مركبة تحمل الرمز العسكري الروسي للجنود الذين قتلوا في المعركة. بحسب صحيفة موسكو تايمز، حاولت روسيا تهديد وإسكات العاملين في مجال حقوق الإنسان الذين يتناولون قضية مقتل الجنود الروس في الصراع الدائر. منظمة الأمن والتعاون الأوروبية أعلنت مرارا أن راصديها منعوا من الدخول إلى الأراضي التي تسيطر عليها القوات الروسية جنبا إلى جنب مع القوات الانفصالية.

أدان المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية مثل منظمة العفو الدولية مافعلته روسيا في أوكرانيا، متهمة إياها بخرق القانون الدولي، وانتهاك السيادة الأوكرانية، وفرض كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على روسيا، وعلى أفراد وشركات روسية. [1]

1– رضا سيمبر، علي الجبوري، "توسع الناتو والقلق الروسي اتجاه هذا التوسع،" (إيران، طهران: جامعة آزاد الإسلامية، ماي 2022).

الفرع الثاني: الأهمية الجيوسياسية لشبه جزيرة القرم

تتمتع جزيرة بعدة مزايا جيوسياسية، فهي تقع على الضفة الغربية لبحر آزوف، وتشرف على مضيق كيرش الذي يفصل بينه وبين البحر الأسود، ويتحكم بمرور السفن التجارية والعسكرية إلى عدة موانئ أوكرانية وروسية وغيرها. لها مناخ دافئ شتاءا وعتدل صيفا، وارضها غنية بالغابات والجبال والأنهار، حيث تنتج هذه الغابات محاصيل متنوعة من الفواكه كالعنب والخوخ والمشمش والتين، مع إنتاج العسل، بما يعود على خزينة الدولة بنحو 2 مليار دولار. كما تحتوي أراضي القرم على النفط والغاز وبعض المعادن بكميات كبيرة غير مستثمرة. ويطل شبه الجزيرة على شريط طويل من سواحل البحر الأسود الشمالية، وتوجد على أراضيه 15 قاعدة عسكرية اوكرانية بين برية وبحرية، إلا انها ضعيفة مقارنة مع التواجد العسكري الروسي الذي يتمركز بثلاث قواعد أهمها قاعدة سيفاستوبل التي تشمل أربعة خلجان مائية.[1]

المطلب الثالث: الأزمة الروسية – الأوكرانية سنة 2022

في 21 فيفري 2022، زعمت الحكومة الروسية أن القصف الأوكراني دمر منشأة حدودية تابعة لجهاز المن الفدرالي على الحدود الروسية الأوكرانية، وزعمت انها قتلت 5 جنود اوكرانيين حاولوا العبور إلى الأراضي الروسية. وفت أوكرانيا التورط في كلا الحادثين ووصفتها بالعلم الكاذب. في اليوم نفسه اعترفت الحكومة الروسية رسميا بجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهولاية لوغانسك الشعبية المعلنة ذاتيا كدولتين مستقلتين، وفقا لبوتين، ليس فقط في المناطق التي تسيطر عليها بحكم الأمر الواقع، ولكن الأوبلاست الأوكرانية ككل، وأمر بوتين القوات الروسية، بما في ذلك الدبابات، لدخول هذه المناطق.

في 24 فيفري 2022، أمر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بغزو أوكرانيا من قبل القوات المسلحة الروسية التي تركزت سابقا على طول الحدود. تبع الغزو غارات جوية استهدفت المباني العسكرية في البلاد، وكذلك دخول الدبابات عبر حدود بيلاروسيا. أعلن الرئيس

1– محمد صفوان جولاق، "أوكرانيا وانفصال القرم: الواقع والمآل،" (قطر، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2014): 3.

الأوكراني فولوديمير زيلنسكي الأحكام العرفية في جميع أنحاء أوكرانيا. سمعت صفارات الإنذار من الغارات الجوية في جميع أنحاء أوكرانيا معظم اليوم. تدهورت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوكرانيا بالفعل نتيجة للهجمات الالكترونية والقصف الروسي. تم احتلال العديد من المدن أو المباني الأوكرانية، بما في ذلك محطة تشرنوبيل النووية. [1]

1– رضا سيمبر، علي الجبوري، المرجع نفسه.

المبحث الثالث: تداعيات العلاقات الروسية – الأوروبية على النظام الدولي

للعلاقات الروسية – الأوروبية أثر على توازن القوى في النظام الدولي في هذا المبحث ستعرض الدراسة تداعيات هذه العلاقة على نسق النظام الدولي من خلال دراسة نتائج الأزمة الأوكرانية الأخيرة لسنة2022 على الجوانب السياسية، الاقتصادية والعسكرية على الصعيد الدولي.

المطلب الأول: التداعيات السياسية

الفرع الأول: قرارات سياسية

أسفرت الأزمة الأوكرانية على مجموعة من القرارات السياسية التالية:

- أعلن الاتحاد الأوروبي بتاريخ 26 فيفري 2022 عن فرض حزمة عقوبات متصاعدة الحدة تجاه موسكو، إضافة إلى تمويل شراء أسلحة للجيش الأوكراني.
- كما تم الإعلان عن أول جولة من المفاوضات الروسية الأوكرانية يوم 28 فيفري 2022 ،إلا أن الاختلافات بين الطرفين حالت دون الوصول إلى نتائج قابلة للتنفيذ على ارض الواقع.
- وبدأت التطبيق الأمريكي للعقوبات على موسكو في الثامن من مارس 2022 فتم فرض حظر على الغاز والنفط الروسي.
- في العاشر من مارس 2022 تم رفض طلب أوكرانيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من طرف الدول الأعضاء لكنها اقرت مواصلة تقديم الدعم لكييف، كما أقر أيضا حلف شمال الأطلسي في ال24 من الشهر نفسه تسليح القوات الأوكرانية لتطوير قدراتها على التصدي للهجمات الكيميائية والنووية.
- شهد شهر ماي 2022 مواصلة لجهود الدعم الغربي لأوكرانيا إذ تعهدت محموعة السبع بتقديم 19.8 مليار دولار.

- وافق الكونغرس الأمريكي يوم 19 ماي 2022 على تقديم 40 مليار دولار لدعم جهود الحرب في أوكرانيا.
- يوم 30 ماي 2022 أعلن الاتحاد الأوروبي خفض وارداته من النفط الروسي بنسبة 90% بحلول نهاية العام.
- في أوت 2022 اقرت الولايات المتحدة حزمة مساعدات جديدة لكييف بقيمة 775 مليون دولار، وتعهد بايدن بمساعدات عسكرية لكييف بنحو 3 مليارات دولار.
- نهاية أوت 2022 أعلن بوتين عن توقف إمدادت الغاز إلى أوروبا عبر خط انابيب "غاز بروم1" بعلة الصيانة، مما أدى لتسجيل ارتفاع قياسي في أسعار الغاز في أوروبا.
- يوم 29 سبتمبر 2022 نجحت روسيا في استفتاء شعبي في ضم 4 مناطق أوكرانية وهي: لوغانسك، دونيتسك، زاباروجيا وخيرسون.
- أواخر جانفي 2023 دخلت الحرب منعطفا جديدا بإعلان دول غربية إرسال دبابات إلى أوكرانيا، وفي دبابات "ابرامز" الشهيرة، إضافة لموافقة ألمانيا على إرسال دبابات "ليوبارد" وصولا لبريطانيا التي كانت السباقة في غعلان إرسال دباباتها الحديثة من طراز "تشالنجر". وقد نددت الخارجية الروسية بقرار برلين والولايات المتحدة تسليم دبابات على كييف، معتبرة أنه قرار خطير للغاية من شانه ان يرفع النزاع إلى مستوى جديد من المواجهة، متهمة الغربيين باتباع منطق "التصعيد الدائم".
- بعد قرار الغرب تزويد أوكرانيا بدبابات قتالية ثقيلة، بدأت كييف تطالب بأسلحة هجومية مثل طائرات مقاتلة وغواصات.[1]

الفرع الثاني: التنبؤ بنهاية الأحادية القطبية

يستند هذا السيناريو على إمكانية انتصار روسيا في هذه الحرب، في حال تمكنت من بسط نفوذها وإخضاع أوكرانيا إلى سلطتها، بالإضافة إلى التمكن من وضع حد لتوسع حلف الناتو

1 – موقع الجزيرة، "الحرب الروسية الأوكرانية..مواجهة خمد فتيلها عقدين واشعلها مجددا التقارب الأوكراني الغربي، " https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/2/20/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8 ، 2023/07/19.

وتوقيف المد الغربي في منطقة الجوار القريب لروسيا، مع تمكن من التوسع وضم مناطق أخرى على غرار المناطق الأربعة لوغانسك، دونيتسك، زاباروجيا وخيرسون التي أعلن عنها الرئيس فلاديمير بوتين بتاريخ 30 سبتمبر 2022.[1]

كل هذه التطورات وأخرى تسمح بإمكانية التنبؤ بعودة الثنائية القطبية وزعامة النظام العالمي الجديد من طرف قوتين قطبيتين؛ روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية

مع تصاعد الأزمة في أوكرانيا برزت العديد من المخاوف على تزايد آثار موجة التضخم العالمية خاصة وأن روسيا وأوكرانيا طرفي الصراع يمثلان أهمية كبيرة للاقتصاد العالمي في مجالي الطاقة والغذاء بشكل خاص.

الفرع الأول: الأمن الطاقوي

بمجرد إعلان موسكو هجومها على كييف ارتفع سعر البترول الواحد ليتخطى حاجز المئة دولار لأول مرة منذ عام 2014، كما ارتفع الغاز ليصل إلى 4دولارات لكل مليون وحدة حرارية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الذهب بنحو 40 دولار للجرام الواحد في ظل اتجاه الكثيرين للاستثمار فيه باعتباره الملاذ الآمن للاستثمارات في ظل الأزمات الدولية الحالية. كما سجلت البورصات العالمية تراجعات حادة على إثر الأزمة، إذ انخفض مؤشر فوتسي 100البريطاني بأكثر من 3% ومؤشر داكس الألماني بنحو 5.5%، وشهدت بورصة موسكو تعليق مؤقت للتداول على إثر التراجعات الحادة التي شهدتها الجلسة الافتتاحية

[1] – موقع الجزيرة، "بوتين يعلن ضم 4 مناطق أوكرانية لروسيا وزيلنسكي يرد "بخطوة حاسمة"، https://www.aljazeera.net/news/2022/9/30/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86 -، 2023/07/19.

للتداول، ومع عودة التداول من جديد انخفض المؤثر بأكثر من الثلث مع خسارة الروبل لنحو 6.3% من قيمته.[1]

كما تسببت هذه الأزمة في تباطؤ النمو الاقتصادي فقد خفض "بنك باركليز" من توقعاته لمعدل نمو الناتج المحلي للقارة الأوروبية إلى 3.5% بعد الأزمة مقارنة ب4.1% قبلها وتوقع بنك "جي بي مورجان" معدل نمو 3.2% فقط كذلك تراجع حجم التبادل التجاري حيث يعد الاتحاد الأوروبي اكثر شريك تجاري لروسيا وتشكل موسكو خامس اكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي وستؤثر العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بشدة في العلاقات التجارية بين موسكو والاتحاد الأوروبي خاصة مع قرار الدول الصناعية السبع الكبرى بإلغاء العمل بقواعد منظمة التجارة العالمية في ما يخص وضع الدولة الأوْلى بالرعاية الممنوح لروسيا.[2]

خفضت روسيا صادراتها من الغاز إلى القارة الأوروبية، عبر أنابيب الغاز الطبيعي التي تربط موسكو بأوروبا من خلال ألمانيا مع نهاية 2022، إلى 10%وهو ادنى مستوى منذ ثمانينيات القرن الماضي. كما توقف عملية التصدير إلى بعض الدول بشكل كلي وعلى رأسها ألمانيا، مما اضطر الدول الأوروبية على بحث عن دول بديلة للاستيراد تحت ضغط غلاء الأسعار وارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى تعليق عمليات الإنتاج في بعض الصناعات. كما ارتفعت نسبة الواردات من الغاز المسال في دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا إلى 70%سنة 2022 استوردتها من أمريكا وقطر، إلا أن ارتفاع أسعار النفط والغاز كان على حساب الدول المنخفضة الدخل مثل باكستان وبنغلاديش حيث عانت من انقطاعات للتيار الكهربائي بعد اضطرارها لخفض واردات الغاز بسبب ارتفاع الأسعار.

1. أحمد أمين وآخرون، المرجع نفسه، 47.

2–خليفة بوزازي، "الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الروسية الأوروبية،" *مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية07*، ع.01(جوان 2023): 365– 366.

وفي سـبيل تحقيق الأمن الطاقوي سـعت أوروبا لتوفير بدائل طاقوية للوقود الروسـي فعملت على زيادة معدلات توظيف تقنية الطاقات المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية.[1]

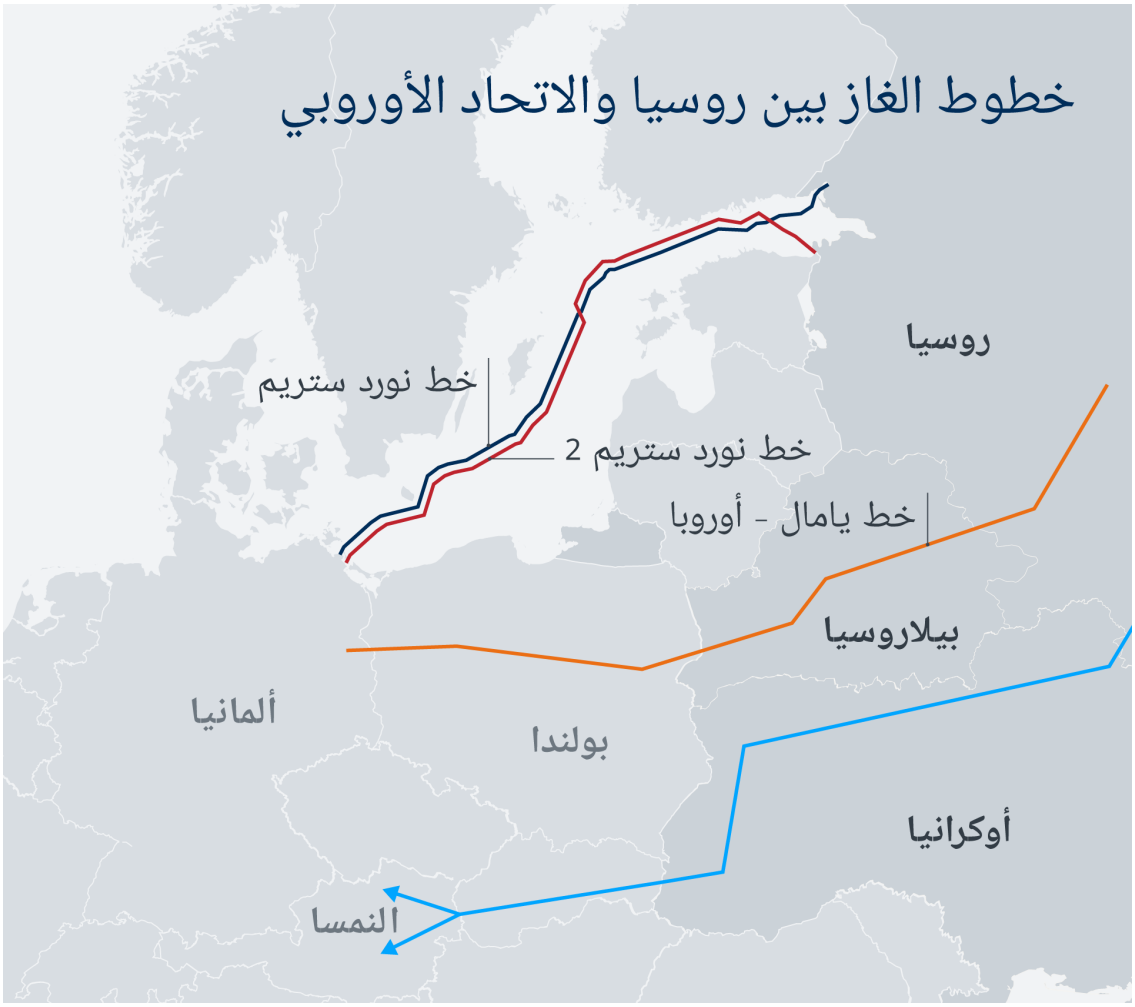

المصدر:موقع DW

https://www.dw.com/ar/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D

الفرع الثاني: الأمن الغذائي

بتاريخ 17جويلية 2023أعلنت روسيا انسحابها من اتفاقية تصدير الحبوب عبر البحر الأسود والتي كان بموجبها يتم تمرير المواد الغذائية إلى عدة مناطق من العالم، حيث صرح

1 –حياة حسن، "امن الطاقة في أوروبا بعد عام من حرب أوكرانيا..خطوات ضامنة ومخاطر محتملة"، https://attaqa.net/2023/02/27/%D8%A3%D9%85%D9%86– 2023/07/19.

المتحدث الرسمي باسم الكرملين دميتري بيسكوف إن الصفقة توقفت إلا ان موسكو مستعدة للعودة إليها بمجرد تنفيذ الجزء الروسي منها. وقد تم التوصل إلى صفقة الحبوب بمبادرة من تركيا، وباتفاق بين روسيا وأوكرانيا والأمم المتحدة، حيث تنص الاتفاقية على تصدير الحبوب الأوكرانية عبر ممر إنساني فتحه الأسطول الروسي في البحر الأسود، شريطة إتاحة وصول الحبوب والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية. إلا أن فرض العقوبات الغربية على شركات التأمين وخدمات الموانئ والسفن التي تتعامل مع روسيا، حال دون تفعيل الشطر الثاني من الاتفاقية المتعلق بتصدير الحبوب والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية، كما رفضت أوكرانيا إطلاق خط أنابيب الأمونيا الذي يتم تصدير الأمونيا منه إلى الاتحاد الأوروبي.

وتم تسجيل آخر سفينة غادرت ميناء أوديسا الأوكراني يوم الأحد 16 جويلية 2023، بموجب اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود الذي ترعاه الأمم المتحدة، وذلك قبل موعد انقضاء سريان الاتفاق. ووفقا لاحصائيات لوكالة الأناضول، شحن نحو 33% طن من الحبوب بواسطة أكثر من ألف سفينة عبر ممر الحبوب، منذ تفعيل العمل بالاتفاقية، وتم نقل 40% منها إلى أوروبا، و30% إلى آسيا، و13% إلى تركيا و12% إلى افريقيا و5% للشرق الأوسط.[1]

المطلب الثالث: التداعيات العسكرية

أسفرت الحرب الروسية على أوكرانيا عن مجموعة من الإجراءات العسكرية التي قامت بها دول أخرى كألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لردع القوة العسكرية الروسية والحد من انتشارعها من جهة، ولضمان الأمن والاستقرار العالمي من جهة أخرى، ومن جملة الإجراءات العسكرية نذكر:

الفرع الأول: الإجراءات العسكرية الألمانية

1 – موقع الجزيرة، "أكدت عودتها إليها إذا لبيت مطاليبها..روسيا تعلن توقف العمل باتفاقية الحبوب"، https://www.aljazeera.net/news/2023/7/17/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%85، 2023/07/19.

على إثر الأزمة الأوكرانية وبشكل غير متوقع خرج وزير المالية الألماني ليعلن أن بلاده صارت تسعى لتصبح من أقوى جيوش أوروبا، كما أعلن أن بلاده ستخصص نحو 100 مليار يورو لدعم الجيش بمعدل 33.5 مليار دولار سنويا، حيث تسبب هذا التصريح في ارتفاع أسهم شركات انتاج السلاح الألماني بشكل ملحوظ، كشركة راينميتال وهي المورد الرئيسي لأسلحة الجيش الألماني ارتفع سهمها بمقدار الربع تقريبا، كما ارتفعت أسهم هيزولت متعددة الجنسيات، ومقرها ألمانيا، بمقدار النصف تقريبا، وهو الأمر الذي أثر بدوره على شركات انتاج السلاح في أرووبا، فارتفع سهم شركة تاليس بنحو 13 %، بينما ارتفعت أسهم شركة BAI system في بورصة لندن بنحو 14%إن القرار الألماني بعد الأول من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية، وقد يكون بداية لعودة الجيش الألماني من جديد للساحة الأوروبية، وهو أمر من شأنه أن يغير من موازين القوة العسكرية في القارة الأوروبية، وقد يكون بداية دخول القارة في سباق تسلح جديد في مواجهة القوة المتزايدة لروسيا سياسيا وعسكريا، خاصة إذا ما نجحت روسيا في فرض كلمتها في الأزمة الدائرة حاليا.

من جهة أخرى يمكن القول بأن قيام موسكو بالعملية العسكرية في كييف في ظل عجز الغرب عن منعها عن ذلك يعد دليلا عن انهيار نظرية الردع العسكرية الأوروبية، وهو ما سوف يتأكد إذا نجحت روسيا في تحقيق هدفها.[1]

الفرع الثاني: الإجراءات العسكرية الأمريكية

أعادت إدارة بايدن التفكير في خطط الانتشار العسكري المريكي في العالم، وخاصة في المناطق التي يمكن من خلالها احتواء كل من روسيا والصين، وذلك على النحو التالي:

1. **إعادة الانتشار في أوروبا والمتوسط:** في 8 مارس 2021، دخلت مجموعة سفن أمريكية للبحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق، تنتمي لسطول العمليات السادس الأمريكي، وفي نهاية فيفري 2021، أنزلت أمريكا وحدات من القسم الأول مشاة، ضمن فرقة الطيران

1 – أحمد أمين وآخرون، المرجع نفسه، 53–54.

القتالي، في ميناء إليكساندربوليس شمالي اليونان، للمشاركة ضمن عمل القوات الأمريكية الجوية الموجهة لمساندة أوروبا وإفريقيا، والمسؤولة عن الأصول المرتبطة بالطيران الأمريكي في المنطقة، تنفيذا للقرار الأمريكي/ الأوروبي المشترك بخصوص الوجود الروسي في أوكرانيا، والذي يحمل اسم "عملية الحل الأطلسي" Resolve operation Atlantic ويتضمن الإنزال 20 مروحية تشارك في تدريبات لصالح رومانيا في مارس 2021. كما نشرت واشنطن عشرات المروحيات العسكرية، وقررت توسيع إبع قواعد عسكرية لها في اليونان، وخصصت قواعد بحرية للقوات الأمريكية كجزء من التفاقيات مفاعية بين البلدين، واستخدمت 145 مروحية ومئات المركبات العسكرية في مناورات "المدافع عن أوروبا 2021"، علاوة على الترتيبات المرتبطة بما تم من تدريبات مشتركة مع اليونان في تراقيا الغربية، وفي نفس الإطار، شرعت الولايات المتحدة في فتح مسار للوجود في البحر الأسود، حيث أجرت تجريبات مشتركة مع تركيا في البحر الأسود، واليونان في بحر إيجه، في سياق الاستعدات لتأمين منطقتي البلقان والبحر الأسود، بجانب تطوير الرؤسة الأمريكية للمنطقة بعد اللقاء الثلاثي الذي ضم بولندا ورومانيا وتركيا لتطوير القدرات القتالية لرومانيا عبر المروحيات القتالية، والتي سبق إنزالها في إليكساندربوليس. وشاركت واشنطن اليونان وعدد من أعضاء حلف الناتو في تدريبات كريت، خلال جانفي 2021 وتدريبات "شرق تراقيا"، في 22 فيفري 2021، وتدريبات بجر إيجه في 13 مارس 2021 وتدريبات إينوكس في افريل 2021، كما اجرت تدريبات مع تركيا في البحر الأسود، في 10 فيفري 2021 وفي الشرق الأوسط.

2. **إعادة الانتشار في المحيطين الهادي والهندي:** حيث جاء قرار انضمام المدمرة الأمريكية "يو إس إس رافائيل بيرالتاUSS Rafael Reraltra" إلى حاملة الطائرات "يو إس إس رونالد ريغانUSS Roland Regan" وسفينة القيادة بالأسطول السابع الأمريكي "يو إس إس بلو ريدج USS Blue Ridge" في ميناء يوكوسوكا الياباني مؤشرا على أن الولايات المتحدة تولي اهتماما كبيرا لمنطقة التقاء المحيطين الهادئ والهندي، حيث تواجه الولايات المتحدة الصين في صراع نفوذ على المنطقة. وتتجه أوروبا لتعزيز وجودها في منطقة المحيط الهادئ كذلك عبر إرسال المملكة المتحدة حاملة طائراتها "كوين إليزابيث"، فيما

تبحث ألمانيا إرسال فرقاطة حربية إلى اليابان، ما يعني أن الاهتمام باحتواء الصين يتصاعد في دوائر القرار الغربية.

3. **إعادة الانتشار في الخليج العربي:** فقد أمر جو بايدن بسحب بعض القوات الأمريكية من منطقة الخليج، وإعادة تنظيم تركيز القوات الأمريكية في مناطق أخرى، وكانت اهم القطع التي جرى سحبها 3 بطاريات لصواريخ "باتريوت" بأطقمها من منطقة الخليج، أعيد نشرها في القوقاز, وأعلن البنتاغون أن عملية إعادة الانتشار هذه تهدف على المساهمة في جهود احتواء كل من روسيا والصين دون أن تضطر الولايات المتحدة إلى تحويل قوات من مناطق اكثر حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية. فيما أبقت على منظومات الدفاع الجوي(Terminal High Altitude Area Dfense) المعروفة اختصارا باسم ثاد THAAD لضمان الدفاع عن السعودية ضد الصواريخ الباليستية. كما أعلنت الإدارة الأمريكية عن خططها لسحب أكثر من ثلث قواتها الموجودة في العراق، مع الإبقاء علة قوات لتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن العراقية.[1]

الفرع الثالث: الإجراءات العسكرية الاسكندنافية

نتيجة للأزمة الروسية الأوكرانية، سعت بعض الدول الاسكندنافية مثل السويد والنرويج إلى تعزيز التعاون العسكري مع حلف شمال الأطلسي، وهذان البعدان لهما أهمية كبيرة لحلف شمال الأطلسي في مجال الدفاع العسكري. كما سجلت فنلندا انتهاكات عديدة لأجوائها، وتم اعتراض طائرات الناتو المقاتلة، التي تحافظ على الأمن والنظام في دول البلطيق، عشرات المرات.[2]

1 – عصام عبد الشافي، المرجع نفسه.

2- *Salama Abdelaziz Hassan Aly*، " The dangers of the Russian invasion of Ukraine for Europe"، *The Journal of Legal and Political Researches 04، N°: 02*(2022):99-100.

المبحث الرابع: مستقبل العلاقات الروسية الأوروبية في ظل التحديات الراهنة

تعرض الدراسة من خلال هذا المبحث السيناريوهات المتوقعة لتطور العلاقات الروسية– الأوروبية على إثر الأحداث المعاصرة.

المطلب الأول: السيناريو الإصلاحي

تلجأ روسيا والغرب إلى التفاوض لحل الأزمة والاتفاق على هدنة مع إبقاء أوكرانيا كدولة مستقلة وإعطائها حق تحديد التوجه نحو الجهة التي ترقب الانضمام اقتصاديا وسياسيا معها.

وانطلاقا من المعطيات التي تم تناولها في الدراسة يمكن وضع سيناريو يقوم على وصول الطرفين الروسي والغربي إلى إتفاق يرضيهما ويسمح لها بتحقيق مصالحهما في أوكرانيا لأنه على اعتبار المصالح الاقتصادية الأوروبية المبينة أساسا على الطاقة فأوروبا أقل اندفاعا في تجسيد التهديدات كون أي عقوبة أمريكية بدون شركائها الأوروبيين لن يكون لها تأثير اقتصادي كبير على روسيا.[1]

المطلب الثاني: السيناريو الاتجاهي (بقاء الوضع القائم)

وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط حطي Projection Linéaire لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل.ويتجسد هذا السيناريو في بقاء روسيا على الوضع القائم، حيث يزاوج بين احتمال تكثيف العلاقات وسعي روسيا إلى إيجاد مواقع نفوذ وتموضع في المنطقة، والانعزال عن هذا الموقع بسبب المعيقات والتحديات التي تواجهها، حيث تخضع السياسة الخارجية الروسية على المستويين الإقليمي والدولي إلى العديد من المحددات التي تعتبر بمثابة محرك للدور الروسي، من أهمها علاقاتها التنافسية إن لم نقل

---

1 –دنفر صفية، **انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية: 2013 –2018**، مذكرة ماستر (جامعة بسكرة، 2019/2018)، 63.

الصـــراعية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي تعتبر من بين أهم ما يؤثر في صناعة السياسة الخارجية الروسية.[1]

المطلب الثالث: السيناريو التحولي

يركز هذا الســيناريو على حدوث تغيرات وإصــلاحات على الوضــعية الحالية للظاهرة موضـوع الدراسـة، وهذه الإصـلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعيـة المتغيرات المتحكمـة في تطور الظـاهرة. وكـل ذلـك يؤدي في نهـايـة المطـاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف لا يمكن تحقيقها في الوضـع الحالي للظاهرة. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، عانت روسيا تدهورا شديدا تمثل في ضـعف اقتصـادها واسـتثماراتها الداخلية، الذي انعكس سـلبا على سـياسـتها الخارجية ومكانتها بين الدول، وبعد تولي بوتين الســلطة في أفريل 2000، اعتمد اســتراتيجية جديدة تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الاسـتراتيجية، الشـيئ الذي ظهر جليا على سـياسـة روسـيا الخارجية حينما أعلن رئيسـها أن ســنوات الضــعف والمهانة قد ولت، وطالب الولايات المتحدة و دول أوروبا بمعاملة روســيا باحترام وكقوة لها ودورها المركزي و مكانتها الدولية.[2]

1 –بشرى شيبوط، المرجع نفسه، 253.

2 – بشرى شيبوط، المرجع نفسه، 299.

خلاصة الفصل الثاني

ترتب عن توتر العلاقات الأوروبية– الروسية بسبب الأزمة الأوكرانية، عدة نتائج اقتصادية، سياسية وعسكرية، فقد اتسم النظام الدولي بملامح التعددية القطبية، وتراجع حجم الصادرات الروسية إلى الدول الأوروبية، بالإضافة إلى سعي بعض الدول لتعزيز امنها القومي، كما عملت على توسيع انتشارها العسكري.

خلاصة

خلاصة واستنتاجات

تمكنت الدولة الروسية من خلال مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تميزها، وبفضل دور صانع القرار الروسي في السياسة الخارجية، من إقامة علاقات مع الدول الأوروبية، حيث اتسمت هذه الأخيرة بالاستقرار والثبات في المجال الاقتصادي، مما يعكس حجم الاعتمادية المتبادلة بين الطرفين، كما شاب هذه العلاقات التوتر والصراع كذلك، بسبب التنافس على مناطق النفوذ.

هذا التباين في طبيعة العلاقات الروسية – الأوروبية كان له أثره على توازن النظام الدولي، وهذا ما بينته هذه الدراسة البحثية، وذلك من خلال اثبات صحة فرضيات الدراسة التالية:

1. توجد علاقة تكاملية بين استقرار العلاقات الروسية – الأوروبية وتوازن النظام الدولي واستقراره، فكلما كانت العلاقات الروسية – الأوروبية مستقرة كلما كان النظام الدولي في نسق متوازن وثابت.
2. توجد علاقة تكاملية بين تأزم العلاقات الروسية – الأوروبية وتشكل نظام دولي متعدد الأقطاب، فكلما ظهرت أزمة في العلاقات الروسية – الأوروبية، كلما تشكل نظام دولي متعدد الأقطاب.
3. توجد علاقة تكاملية بين تكامل العلاقات الروسية – الأوروبية وبقاء نظام دولي أحادي القطبية، فكلما شهدت العلاقات الروسية – الأوروبية تكاملا وزيادة في حجم الاعتمادية المتبادلة، كلما استقر النظام الدولي على سيادة الأحادية القطبية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : القرآن الكريم

ثانيا: الكتب

1. أحمد أمين وآخرون. **الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي**(ألمانيا. برلين: المركز الديمقراطي العربي. 2022).
2. إسماعيل صبري مقلد. **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات** (مصر. القاهرة: المكتبة الأكاديمية. 1991).
3. تيم دان وآخرون". **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**. تر.ديما الخضرا(قطر. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. جانفي 2016).
4. جاك دونلي وأخرون". **نظريات العلاقت الدولية**. تر.محمد صفار (مصر. القاهرة: المركز القومي للترجمة. 2014).
5. حسني عماد حسني العوضي. **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**(ألمانيا. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. 2017).
6. علي عودة العقابي. **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات(د.م.ن. د.ت.ن).**
7. مبروك غضبان. **المدخل للعلاقات الدولية** (الجزائر. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع. 2007).
8. محمد شلبي. **المنهجية في التحليل السياسي**(الجزائر.1997).

ثالثا : المجلات

1. آسيا طويل.أحمد كارول." التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي." *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية10*. ع.03(ديسمبر 2019): 394 – 409.
2. الوليد أبو حنيفة. "التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين تجاه منطقة الشرق الأوسط." *مجلة مدارات سياسية04*. ع.02(2020): 19 – 37.
3. توفيق بوستي. "تطور السياسة الخارجية الروسية تجاه دول أوروبا الشرقية." *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*. ع.10(جانفي 2017): 82 – 101.
4. خليفة بوزازي. "الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الروسية الأوروبية." *مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية07*. ع.01(جوان 2023): 346 – 373.
5. رايق سليم البريزات. "النمط الاستراتيجي الروسي في إدارة الأزمات الدولية." مجلة الناقد للدراسات السياسية03. ع.01(أفريل 2019): 8 – 33.
6. سليمان أعراج. عبد الكريم طيباوي. "تأثير متغير الطاقة في توجيه السياسة الخارجية الروسية(2020–2000)." *مجلة أبحاث06*. ع.02. (2021): 442 – 458.

7. عبد الكريم سبع. ميلود عامر حاج. "دور المحدد العسكري في التأثير على الأداء الاستراتيجي لروسيا في القرن 21." دفاتر السياسة والقانون13. ع.01(2021): 458 – 471.

8. علي بلعربي. زين العابدين بن يوسف. "تطورات السياسة الخارجية الروسية في فترتي حكم الرئيسين "يلتسن"و"بوتين"." *المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية07*. ع.02(ماي 2023): 414 –434.

9. ليلة عيساوي. "الصعود الروسي في منطقة الشرق الأوسط بقيادة فلاديمير بوتين." *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسة16*. ع.02(2021): 573 – 593.

رابعا: الرسائل والدراسات غير المنشورة:

1. بشرى شيبوط. **السياسة الخارجية الروسية اتجاه أوروبا الوسطى–دراسة حالة أوكرانيا–**. أطروحة دكتوراه(جامعة قسنطينة3. 2018/2019).

2. توفيق بوستي. **توجهات السياسة الخارجية الروسية نحو دول أوروبا الشرقية دراسة حالة أوكرانيا**. أطروحة دكتوراه(جامعة الجزائر3. 2016/2017).

3. خديجة لعريبي. **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 ديسمبر 2001**. مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر. 2013/2014).

4. سهام حروري. **السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة**. مذكرة ماجستير(جامعة باتنة. 2003/2004). 156–157.

5. شهرزاد شقات. **السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية**. مذكرة ماستر(جامعة خميس مليانة. 2016/2015).

6. عادل عباسي. **السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها**. مذكرة ماجستير(جامعة الجزائر. 2007). 150.

7. نجاة مدوخ. **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة –دراسة حالة سوريا**. مذكرة ماجستر(جامعة بسكرة. 2010/2014).

8. نسيمة مسالي. **السياسة الخارجية الروسية الجديدة تجاه الشرق الأوسط**. مذكرة ماجستير(جامعة قسنطينة03. 2013/2014).

خامسا: المقالات المنشورة

1. رضا سيمبر. علي الجبوري. "توسع الناتو والقلق الروسي اتجاه هذا التوسع." (إيران. طهران: جامعة آزاد الإسلامية. ماي 2022).

2. عصام عبد الشافي. "الحرب الروسية– الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي." (قطر. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. ماي 2022).
3. محمد صفوان جولاق. "أوكرانيا وانفصال القرم: الواقع والمآل." (قطر. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. مارس 2014).

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. حياة حسن. "امن الطاقة في أوروبا بعد عام من حرب أوكرانيا..خطوات ضامنة ومخاطر محتملة." https://attaqa.net/2023/02/27/%D8%A3%D9%85%D9%86- .2023/07/19.
2. موقع الجزيرة. "أكدت عودتها إليها إذا لبيت مطاليبها.. روسيا تعلن توقف العمل باتفاقية الحبوب." https://www.aljazeera.net/news/2023/7/17/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%85. 2023/07/19.

3. موقع الجزيرة. "الحرب الروسية الأوكرانية..مواجهة خمد فتيلها عقدين واشعلها مجددا التقارب الأوكراني الغربي. " https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/2/20/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8 . 2023/07/19.

4. موقع الجزيرة. "بوتين يعلن ضم 4 مناطق أوكرانية لروسيا وزيلنسكي يرد "بخطوة حاسمة"." https://www.aljazeera.net/news/2022/9/30/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86- .2023/07/19.

موقع العربية CNN."مقارنة بين الجيش الأمريكي ونظيره الروسي.. من الأقوى عسكريا؟." https://arabic.cnn.com/world/article/2021/11/14/weapons-explainer-us-vs-russia-2021 .2023/07/20.

سابعا: المراجع الأجنبية

- *Salama Abdelaziz Hassan Aly**." The dangers of the Russian invasion of Ukraine for Europe.*"The Journal of Legal and Political Researches .04N°: 0*2.(2022).

ملخص

ملخص

تؤثر طبيعة العلاقات الروسية – الأوروبية على نسق النظام الدولي، من خلال طبيعة الأحداث التي تميز العلاقة بين الطرفين، فزيادة حجم الاعتمادية المتبادلة بين الطرفين من شـــأنه الإبقاء على النظام الدولي في حالة الاســـتقرار والتوازن، بينما الأزمات والصـــراعات قد تســـبب في اختلال توازن القوى العالمي والذي ينتج عنه نظام دولي متعدد الأقطاب.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الروســـية– الأوروبية، النظام الدولي، الاعتماد المتبادل، الأزمة.

The Russian-European relations affect the pattern of the international system, through the nature of the events that characterize the relationship between the two actors. An increase in the volume of interdependence between the two parties would maintain the international system in a state of stability and balance, while crises and conflicts may cause a global imbalance of power, which results in a multipolar international system

Keywords: Russian-European relations, the international system, interdependence, crisis.

University of EL -Chahid Hamma Lakhdar- El-oued-

Faculty of Law and Political Sciences

Department of Political Sciences

Russian foreign policy towards Europe after 2014

Thesis presented for Master Degree in political sciences

Submitted by:

- HAMISSI Mohammed Yacine

Supervised by:

- M. NECIB Atiqua

Discussed by

Full Name	University	As
	University of EL -Chahid Hamma Lakhdar- El-oued-	President
M. NECIB Atiqua	University of EL -Chahid Hamma Lakhdar- El-oued-	Supervisor
	University of EL -Chahid Hamma Lakhdar- El-oued-	Reporter

College year:2022/2023